الأمم المتحدة

A/C.1/70/PV.17

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة السبعون

اللجنة الأولى

الجلسة **١٧**

الاثنين، ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، الساعة ١٥/٠٠.

نيويورك

الرئيس: السيد فان أوستيروم . . . . . (هولندا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٠.

البنود من ٨٨ إلى ١٠٥ من جدول الأعمال (تابع)

مناقشة مواضيعية بشأن مواضيع البنود وعرض جميع مشاريع القرارات والمقررات المقدمة في إطار جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي والنظر فيها

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): ستمضي اللجنة في قائمتها المتجددةللمتكلمين بشأن مجموعة ”الأسلحة التقليدية“. وأود تذكير جميع المتكلمين بالوقت المحدد وقدره خمس دقائق عند التكلم بالصفة الوطنية، وسبع دقائق عند التكلم بالنيابة عن مجموعة من الدول.

السيد إسنومو (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم حركة عدم الانحياز بشأن موضوع الأسلحة التقليدية.

تؤكد الحركة مجدداً الحق السيادي للدول في حيازة الأسلحة التقليدية وأجزائها ومكوِّناتها، وتصنيعها وتصديرها واستيرادها والاحتفاظ بها، للدفاع عن نفسها ولاحتياجاتها الأمنية. وهي تُعرب عن قلقها حيال التدابير الانفرادية القسرية، وتؤكد أنه ينبغي عدم فرض أية قيود غير ضرورية على نقل تلك الأسلحة.

وتبقى الحركة شديدة القلق بشأن مجموعة واسعة من العواقب الأمنية والإنسانية والاقتصادية – الاجتماعية، الناشئة عن تصنيع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، ونقلها وتداولها غير المشروع. وهي تدعو الدول، وبخاصة الدول المنتجة الرئيسية، إلى كفالة أن إمدادات الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة يقتصر فقط على الحكومات أو الكيانات المرخص لها بذلك حسب الأصول من قبل الحكومات. وتؤكد الحركة أيضاً الحاجة إلى تنفيذٍ متوازنٍ وكاملٍ وفعَّالٍ لبرنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، والصك الدولي لتمكين الدول من الكشف عن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتعقبها في الوقت

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

1533403 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

المناسب وبطريقة موثوق بها، وهي في هذا الصدد تشدِّد على الأهمية البالغة للتعاون والمساعدة الدوليين.

والحركة تُدرك الاختلال الكبير في إنتاج الأسلحة التقليدية وحيازتها وتجارتها بين البلدان الصناعية وبلدان عدم الانحياز، وتدعو إلى خفض كبير في إنتاج الأسلحة التقليدية وحيازتها وتجارتها من قِبَل الدول الصناعية، بهدف تعزيز السلام والأمن الدوليين والإقليميين. وتلاحظ الحركة اعتماد معاهدة تجارة الأسلحة بالتصويت من قِبَل الجمعية العامة في ٢ نيسان/أبريل ٢٠١٣ (القرار ٦٧/٢٣٤ باء، المُرفق). وتلاحظ الحركة أيضاً بدء نفاذ المعاهدة، التي تهدف إلى تنظيم التجارة في الأسلحة التقليدية، بما فيها الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.

وتدعو الحركة إلى تنفيذ المعاهدة المتوازن والشفاف والموضوعي، مع التقيد الصارم بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والحق الطبيعي للدول الأعضاء في الدفاع الفردي أو الجماعي عن النفس. وتؤكد الحركة أيضاً أنَّ تنفيذ المعاهدة ينبغي ألاَّ يؤثر بأي شكل من الأشكال على الحق السيادي للدول في حيازة الأسلحة التقليدية وأجزائها ومكوِّناتها، وتصنيعها وتصديرها واستيرادها والاحتفاظ بها، للدفاع عن نفسها ولاحتياجاتها الأمنية.

وما زالت حركة عدم الانحياز تأسف لاستخدام الألغام المضادة للأفراد في حالات الصراع بغية تشويه المدنيين الأبرياء وقتلهم وترويعهم، في انتهاك للقانون الدولي الإنساني.. وهي تدعو جميع الدول القادرة على ذلك إلى تقديم المساعدة المالية والتقنية والإنسانية الضرورية لعمليات إزالة الألغام الأرضية، وإعادة التأهيل الاجتماعي والاقتصادي للضحايا، فضلاً عن ضمان الوصول الكامل للبلدان المتضررة إلى المعدَّات المادية والتكنولوجيا والموارد المالية لإزالة الألغام. ودول عدم الانحياز الأطراف في اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام تؤكد التزامها بالتنفيذ الكامل لخطة عمل كارتاخينا ٢٠١٠-٢٠١٤، وتدعو الدول التي لم تصبح بعد أطرافا في تلك الاتفاقية أن تنظر في القيام بذلك.

ودول عدم الانحياز الأطراف في اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر وبروتوكولاتها، تشجِّع الدول على أن تصبح أطرافا فيها وفي بروتكولاتها. وإدراكاً من الحركة للآثار الإنسانية السلبية الناجمة عن استخدام الذخائر العنقودية، فإنها تعرب أيضاً عن تضامنها مع البلدان المتضررة من تلك الذخائر، وتدعو إلى تقديم المساعدة المالية والتقنية والإنسانية الضرورية لعمليات إزالة الذخائر العنقودية التي لم تنفجر.

وفي ما يتعلق بالمتفجرات المتخلفة عن الحرب العالمية الثانية، ولا سيما في شكل ألغام أرضية، التي ما فتئت تسبِّب أذىً إنسانياً ومادياً، وتُعيق خطط التنمية في بعض بلدان حركة عدم الانحياز، تدعو الحركة الدول المسؤولة بشكل رئيسي عن زرع تلك الألغام، وترْك المتفجرات خارج أراضيها، إلى التعاون مع البلدان المتضررة، وتقديم الدعم للإجراءات المتعلقة بالألغام، بما يشمل تبادل المعلومات، الخرائط التي تحدد مواقع الألغام والمتفجرات، المساعدة التقنية لإزالة الألغام، تحمُّل نفقات إزالتها والتعويض عن أية خسائر سببتها هذه الألغام.

ختاماً، تشدد الحركة على أهمية خفض النفقات العسكرية، عملاً بمبدأ الأمن غير المنقوص بأدنى مستوى من التسلح، وتحثُّ جميع الدول على تخصيص الموارد المتوفرة عن ذلك للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولا سيما في مجال مكافحة الفقر.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أدعو ممثل نيجيريا إلى تقديم مشروع القرار A/C.1/70/L.57.

السيد ساركي (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية. إنَّ المجموعة تؤيد البيان الذي أدلى به للتوّ ممثل إندونيسيا باسم حركة عدم الانحياز.

وتبقى المجموعة الأفريقية شديدة القلق حيال التجارة غير المشروعة في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ونقلها وتصنيعها وحيازتها وتداولها، وتكديسها المفرط وانتشارها غير المنضبط، في مناطق عديدة من العالم، وبخاصة في أفريقيا. وتواصل المجموعة تأكيد أهمية التنفيذ المتوازن والكامل والفعَّال لبرنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. وبناءً عليه، ترحب المجموعة باجتماع الخبراء الحكوميين الثاني مفتوح باب العضوية في إطار برنامج العمل، وهو الحدث الأخير الذي جرى في سياق ذلك البرنامج، والذي عُقِد في الفترة من ١ إلى ٥ حزيران/يونيه ٢٠١٥. وترى المجموعة أنَّ التنفيذ الكامل لبرنامج العمل والصك الدولي لتمكين الدول من الكشف عن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتعقبها في الوقت المناسب وبطريقة موثوق عنصر رئيسي في تعزيز الأمن طويل الأمد وتهيئة الظروف للأمن والتنمية المستدامة في أفريقيا.

وقد استرشدت الدول الأفريقية فعلاً بالجهود المبذولة في إطار برنامج العمل للتصدي لخطر التجارة غير المشروعة في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في القارة. والمجموعة الأفريقية تودُّ مجدداً أن تسلط الضوء على العمل المكثف المُنجَز في التصدي لموضوع التجارة غير المشروعة في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة منذ إعلان باماكو لعام ٢٠٠٠، والإعلانات اللاحقة، مثل اعتماد الميثاق قانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي، وبروتوكول عام ٢٠٠٢ بشأن إنشاء مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي. ونود أن نشير أيضاً إلى الإعلان الرسمي المتعلق بالسياسة الأفريقية المشتركة للدفاع والأمن، الذي اعتُمِد في سرت عام ٢٠٠٤. وبالإضافة إلى ما ذُكِر أعلاه، نشير إلى بروتوكول نيروبي، وبروتوكول الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي لعام ٢٠٠٤، واتفاقية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لعام ٢٠٠٦، والجهود المبذولة في إطار تجمُّع الساحل والصحراء واتحاد المغرب العربي، والمبادرات دون الإقليمية الأخرى ذات الصلة التي تهدف ة إلى التصدي للمسألة في أفريقيا.

وبالمثل، أعرب رؤساء الدول والحكومات الأفريقية في مناسبات عديدة عن القلق بشأن تأثير الانتشار غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وبخاصة في تقويض السلام والأمن وتأجيج النزاعات في أفريقيا. وعلى الرغم من تلك الجهود في القارة الأفريقية، فإننا، في المجموعة الأفريقية، نواصل التشديد على أنَّ المساعدة والتعاون الدوليين على نطاق أوسع يبقيان مكوِّناً أساسياً في التنفيذ الكامل لبرنامج العمل. وفي ضوء ذلك، تودّ المجموعة الأفريقية دعوة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، ذات الاقتصادات المتقدمة النمو، إلى تقديم التعاون والمزيد من المساعدة التقنية والمالية للبلدان النامية، في تحقيق الأهداف العامة لبرنامج العمل والصك الدولي للتعقب، بهدف القضاء على التجارة غير المشروعة في تلك الأسلحة.

وتعتقد المجموعة أيضا أن جهودا كهذه ستعزز المبادرات الوطنية والإقليمية، وتساعد في الجهود المبذولة على الصعيد العالمي. ونحث كذلك جميع الدول على مواصلة الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بالإبلاغ عن عمليات نقل التكنولوجيا، وكفالة تحقيق التعاون والمساعدة الدوليين دون عائق، حسبا ينص عليه برنامج عمل الأمم المتحدة.

ويتمثل تدبير بناء الثقة الحقيقي في الخفض الفعلي للنفقات العسكرية من جانب البلدان الكبرى المنتجة للأسلحة، وفقا لمبدأ الأمن غير المنقوص على أدنى مستويات التسلح. وفي

هذا الصدد، نحث تلك البلدان على تكريس مواردها للتنمية الاقتصادية والاجتماعية عالميا، وبخاصة لمكافحة الفقر والمرض.

وتنوّه المجموعة الافريقية بدخول معاهدة تجارة الأسلحة حيز النفاذ في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، وكذلك بالمؤتمر الناجح للدول الأطراف، الذي انعقد في كانكون، المكسيك، في الفترة من ٢٤ إلى ٢٧ آب/أغسطس ٢٠١٥. وتحث المجموعة على التنفيذ السليم لمعاهدة تجارة الاسلحة بوصفها الصك الوحيد الملزم قانونا بشأن النقل الدولي للأسلحة التقليدية بطريقة متوازنة وموضوعية تحمي مصالح جميع الدول، وليس فحسب الدول الكبرى المشاركة في إنتاج الأسلحة وتصديرها على الصعيد الدولي. وتؤكد المجموعة من جديد على الحقوق السيادية للدول في حيازة الأسلحة التقليدية وتصنيعها وتصديرها واستيرادها والاحتفاظ بها، وكذلك بالنسبة إلى أجزائها وعناصرها، بغية الدفاع المشروع عن النفس وتلبية احتياجاتها الأمنية، وفقا لميثاق الأمم المتحدة.

ويمكن عمليا تنفيذ المعاهدة تنفيذا تاما من خلال تعاون جميع الدول. وتدرك المجموعة أن عمليات نقل الأسلحة التقليدية غير المنظم تغذي الاتجار غير المشروع بها، وتحث كذلك المورّدين الرئيسيين للأسلحة على التصديق على المعاهدة وتعزيز تنفيذها. وتسعى المجموعة الأفريقية أيضا إلى طرح المسألة المتبقية بشأن صنع منظومات الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل كعتبة تثير الأسئلة والمسائل الأخلاقية، والقانونية، والمعنوية، والتقنية المتعلقة بالقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان. وتحيط المجموعة علما بأنشطة مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا، الذي يقوم بتقديم المساعدة إلى الدول الأفريقية بشأن حالة مختلف الاتفاقيات المتعددة الأطراف المتفق عليها، وتحديد الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها وجميع أجزائها وعناصرها. وينبغي لهذه الجهود أن تقابلها تلك المتعلقة بنظرائها في مناطق أخرى.

ويود الوفد النيجيري أن يغتنم هذه الفرصة لكي يقوم بعرض مشروع القرار A/C.1/70/L.57، المعنون ”مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا“، بالنيابة عن المجموعة الأفريقية. ولقد جرى بالفعل تعميم مشروع القرار على الوفود. ونلاحظ مع الارتياح التأييد العارم لهذا النص في الدورات السابقة للجمعية العامة، وندعو جميع الوفود إلى مواصلة تقديم الدعم له. والغرض من عرض مشروع القرار هذا هو للتأكيد، في جملة أمور أخرى، على مضاعفة جهود نزع السلاح، وتثقيف الدول الأفريقية ودعمها بغية التصدي لتحديات انتشار الأسلحة.

أخيرا، تود المجموعة أن تعيد التأكيد على الأهمية الكبيرة للإرادة والشفافية على الصعيد السياسي لدى معالجة نزع السلاح والمسائل الأمنية دولياً. وتعتقد المجموعة أن المداولات التي ستجري في الأيام المقبلة تحت رئاستكم الفعالة، سيدي، ينبغي أن تسترشد بالحاجة إلى تعزيز عمل اللجنة الأولى وتوطيد مسار السلام.

السيد فادهاناسيندهو (تايلند) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد تايلند البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

إن تايلند تكرر الإعراب عن قلقها إزاء الفكرة القائلة إن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة هي أسلحة الدمار الشامل الحقيقية. ومن الواضح أن هذه الأسلحة ما فتئت تقتل وتشوه، مثيرة الجزع لدى أعداد كبيرة من المدنيين في جميع أنحاء العالم. وهي لا تزال تمثل مشكلة ليس للسلام والأمن فحسب، بل أيضا لآفاق التنمية، لأنها تعوق التقدم الاقتصادي والاجتماعي والفرص المتاحة من أجل تحسين نوعية الحياة، ولا سيما لمن هم في أشد الحاجة إليها. وتلتزم تايلند بالعمل، ولا سيما كبانية للجسور، من أجل اتخاذ إجراءات متسقة على جميع المستويات، من المحلية إلى العالمية، واعتماد النُهُج الشاملة من

جانب الحكومات، والمجتمع المدني، وجهات أخرى بغرض التصدي لهذا التهديد العالمي.

وبدء نفاذ معاهدة تجارة الأسلحة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ يجسد النجاح الدولي في هذا المجال، ونحن متفائلون تجاه مساهمتها على نحو فعّال في تحديد الأسلحة، وفي التخفيف من عواقب الاتجار غير المشروع بالأسلحة. وبما أن تايلند وقّعت على معاهدة تجارة الأسلحة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، فهي تؤيد تماما موضوع المعاهدة والغرض منها، وتعمل الآن على إعداد العمليات اللازمة للتصديق عليها. في غضون ذلك، دأبنا على المشاركة في المؤتمرات ذات الصلة بموجب إطار المعاهدة، وسوف نستمر في ذلك. ويسرنا أن نرى التطورات السريعة التي تحققت في المؤتمر الأول للدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة، الذي انعقد في كانكون، المكسيك، خلال آب/أغسطس. كما نهنئ سويسرا على اختيارها لتكون مقرا لأمانة معاهدة تجارة الأسلحة، ونشيد بترينيداد وتوباغو والنمسا على سخائها وقيادتها.

وتتطلع تايلند إلى المشاركة في العمل على نحو أعمق بموجب إطار المعاهدة، وتشدد على أن الشفافية ومشاركة أكبر عدد ممكن من الدول في جميع المناطق ستشكلان عاملا رئيسيا في نجاحها. ونعيد أيضا تأكيد التزامنا ببرنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، ونرى أن المعاهدة وبرنامج العمل ينبغي أن يكمّل ويعزز أحدهما الآخر، مع تفادي الازدواجية.

وتايلند، بوصفها من الدول الأطراف في اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، ملتزمة بتعهداتها المتعلقة بإزالة الألغام. وعلى الرغم من بعض الصعوبات غير المتوقعة، فإننا نبذل قصارى جهدنا للحد من المناطق المتضررة من الألغام في غضون المهلة الممددة لنا. وفي هذا الصدد، نثني بوجه الخصوص على حكومات اليابان، والنرويج، والولايات المتحدة لما تقدمه من دعم مستمر لجهودنا الجارية.

وتولي تايلند أولوية عليا للدفع قدما ببرنامج مساعدة الضحايا. وخلال عضويتنا هذه السنة في اللجنة الدائمة المعنية بمساعدة الضحايا، والإدماج الاجتماعي – الاقتصادي، والتوعية بخطر الألغام، استضفنا ندوة بانكوك بشأن مساعدة ضحايا الألغام الأرضية، في إطار موضوع ”تعزيز الاجراءات الشاملة والمستدامة المتعلقة بالألغام“. وكانت الندوة ترمي إلى تحقيق الجزء المتعلق بمساعدة الضحايا من خطة عمل مابوتو. وناقشنا سبل المضي قدما من أجل مساعدة الضحايا عن طريق التمكين والنُهُج القائمة على الحقوق، استنادا إلى اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، مع التأكيد على أن التعاون والمساعدة الدوليين، بما في ذلك من خلال الشراكة بين بلدان الجنوب، يظلان أمرين محوريين.

وتلاحظ تايلند العنصر الجنساني والعمري اللافت للنظر في جدول أعمال الأسلحة التقليدية، حيث أعداد النساء والأطفال الذين يقعون ضحايا غالبا ما تكون غير متناسبة. ونحث جميع الذين يبذلون الجهود لمساعدة الضحايا أن يأخذوا ذلك في الاعتبار، ويراعوا أصوات الضحايا وآراءهم في عمليات صنع القرار عند الاقتضاء. وتأمل تايلند أن تواصل استكشاف النهجين الكلي والمتكامل المتعلقين بهذا الموضوع الهام، وتتطلع إلى تبادل الخبرات وأفضل الممارسات مع أصدقائنا وشركائنا.

ونحن لا نزال نعمل في إطار اتفاقية الذخائر العنقودية. ويسرّ تايلند أن تلاحظ نجاح المؤتمر الاستعراضي الأول لاتفاقية الذخائر العنقودية، الذي انعقد في الشهر الماضي، فضلا عن اعتماد خطة عمل دوبروفنيك، احتفاء بالذكرى السنوية الخامسة لبدء نفاذ الاتفاقية. وتنوّه تايلند بالمبادئ الإنسانية

وتدعمها، وكذلك بموضوع الاتفاقية والغرض منها. ونحن بصدد التحقق من نطاق الاتفاقية ومغزاها، بغرض إمكانية الانضمام إليها في المستقبل. بيد أن جهودنا الشاملة بشأن إزالة الألغام ومساعدة الضحايا سيستمر تعزيزها في غضون ذلك.

وفي الختام، إن تايلند على استعداد للعمل مع الشركاء والأصدقاء والتعاون معهم، والسعي إلى أي مساهمة نستطيع القيام بها في سبيل جعل العالم خاليا من الألغام وأكثر أمانا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل ليبيا.

السيد الأوجلي (ليبيا): إن فترة القتال في ليبيا إبان الثورة التي امتدت بعد إسقاط النظام بصورة متقطعة إلى يومنا هذا أدت إلى وجود فراغ أمني كبير لا تزال تعاني منه ليبيا بسبب انتشار السلاح وفتح النظام السابق مخازن الأسلحة والذخيرة لعامة الشعب وهو الأمر الذي زاد من تشتت ترسانة الأسلحة الليبية داخل البلاد وخارجها.

إن الأسلحة التقليدية هي من أكثر الأسلحة شيوعا في الصراعات المسلحة وهي مسؤولة عن الكثير من الإصابات البليغة والوفيات والكثير من المعاناة الإنسانية. ولسنوات طويلة، كان غياب أطر منظمة لهذه التجارة مصدرا لإشعال النزاعات وخلق الاضطرابات الإقليمية. وولادة معاهدة تجارة الأسلحة يوم ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، وهو تاريخ دخولها حيز النفاذ، سيكون له دول كبير في خلق بيئة أفضل لمراقبة وحظر التجارة غير المشروعة بالأسلحة. ولأهمية هذه المعاهدة، قامت ليبيا بالتوقيع عليها بتاريخ ٩ تموز/يوليه ٢٠١٣ حرصا منها على الانخراط في مكافحة تجارة الأسلحة وإظهارا لموقفها الداعم لوضع معايير دولية مشتركة تضمن عدم تسرب الأسلحة التقليدية بطرق غير مشروعة إلى مناطق الصراعات في العالم، وإيمانا منها بأن المعاهدة سيكون من شأنها أن تحد من التجارة غير المشروعة بالأسلحة التقليدية مع التأكيد على الحق السيادي لكل دولة في تنظيم ومراقبة الأسلحة التقليدية داخل إقليمها وفقا لنظامها وتشريعاتها القانونية والدستورية.

كما تود ليبيا أيضا التأكيد على أهمية الالتزام بتنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وضرورة مواصلة البناء على ما تم تحقيقه من نتائج في سبيل تنفيذ البرنامج.

تشارك ليبيا المجموعة الدولية شواغلها وقلقها حول مشكلة الألغام، بالنظر لما تسببه من مآس بشرية وأضرار بيئية وعرقلة للتنمية. وتكتوي ليبيا بنار هذه الأسلحة منذ الحرب العالمية الثانية إلى الآن. وترى ليبيا أن لاتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام دور في إيجاد حلول لمشكلة الألغام. إلا أن الاتفاقية قد أهملت الأضرار التي لحقت بالدول جراء مخلفات الحروب المتفجرة نتيجة الاحتلال أو كانت أراضيها مسرحا للقتال بين دول أجنبية. كما أنها لم تضع آلية لمساعدة الدول المتضررة في إزالة الألغام التي تركتها الدول الاستعمارية في أراضيها. ولم تتطرق إلى التزام الدول الاستعمارية التي قامت بزرع الألغام في غير أراضيها بإزالتها على نفقتها الخاصة وإصلاح الأضرار الناجمة عنها.

كما تشاطر ليبيا القلق الذي تبديه أغلب الوفود إزاء استعمال أسلحة تقليدية مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر. إلا أن الاتفاقية ذات الصلة وبروتوكولاتها، لم تراع الكثير من الشواغل الوطنية فيما يتعلق بالاحتياجات الدفاعية للدول النامية، في غياب تقنيات أو أسلحة تؤدي نفس الغرض وبآثار يمكن التحكم فيها. كما أن بروتوكولاتها لم تراع وضع الدول المتضررة من الألغام وبقايا الحرب المتفجرة التي من بينها ليبيا.

السيدة فلادوليسكو (رومانيا) (تكلمت بالإنكليزية): تؤيد رومانيا البيان الذي أدلي به في الجلسة السابقة باسم الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/70/PV.16) تأييدا تاما. وأود أن أضيف بعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

تعتبر رومانيا معاهدة تجارة الأسلحة الملزمة قانونا معلما أساسيا في تطوير المعايير المتفق عليها دوليا التي تنظم التجارة العالمية في الأسلحة التقليدية. لقد رحبنا بدخول المعاهدة حيز النفاذ في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، وبنجاح المؤتمر الأول للدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة، الذي عقد في المكسيك في آب/أغسطس. ونشكر الحكومة المكسيكية على كرم الضيافة. وقد كان بلدي من بين الدول الـ ٦٧ الأطراف المشاركة في الاجتماع، التي ساعدت على شق طريق ثابت صوب التنفيذ الفعال للمعاهدة. ولدى رومانيا نظام وطني قوي لمراقبة الصادرات، ونشارك في نظم مراقبة الصادرات الدولية المختلفة، بما في ذلك ترتيب فاسنار بشأن ضوابط تصدير الأسلحة التقليدية والسلع والتكنولوجيات المزدوجة الاستخدام. ولذلك، فإننا على أهبة الاستعداد للمساهمة بتجربتنا في زيادة تطوير هياكل المعاهدة الأساسية، وعلى وجه الخصوص مواصلة العمل من أجل تحقيق عالمية المعاهدة والمساهمة في تنفيذها بفعالية في جميع أنحاء العالم.

ونحن نعتقد اعتقادا راسخا بأنه إذا لم نتقيد تقيدا صارما بالتزاماتنا القانونية، فإننا قد نقوض الهيكل الأمني الدولي. ورومانيا عازمة على الاستمرار في أن تكون عاملا في الاستقرار والأمن الإقليميين، وعلى المشاركة البناءة في الجهود الإقليمية والدولية الرامية إلى صون السلم والأمن الدوليين. ونشدد على أنه في سياق انتشار القذائف التسيارية وزيادة اهتمام الدول والجهات الفاعلة من غير الدول بالحصول على هذه التكنولوجيا، فإن قدرة حلف الناتو الدفاعية المضادة للقذائف التسيارية، التي ستشمل موقعا في رومانيا، ستسهم في واقع الأمر في الأمن والاستقرار الدوليين.

لقد ادعى بيان أُدلي به في المناقشة العامة لهذا العام بأن مرفق الدفاع المضاد للقذائف في رومانيا سيشكل تحديا خطيرا للبيئة الأمنية الدولية. سنغتنم كل الفرص لإبراز الطابع الدفاعي الحصري لتلك القدرة واستخدامها للدفاع المشروع عن النفس وفقا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. ونشدد مرة أخرى على أن هذه المنظومة الدفاعية المضادة للقذائف التسيارية ترمي إلى مواجهة التهديدات من خارج المنطقة الأوروبية الأطلسية. وعلاوة على ذلك، واستنادا إلى أحكام الاتفاق الموقع بشفافية تامة بين رومانيا والولايات المتحدة والواردة في وثيقة عامة، فإنه لا يمكن تغيير سمات النظام ولا يمكن استخدامه لأغراض أخرى غير تلك المنصوص عليها في الاتفاق.

إن الحاجة إلى تعزيز جهود بناء الثقة بين البلدان، لا سيما في مجال النفقات المتصلة بالتعزيزات العسكرية، هي إحدى أولويات رومانيا. وستقدم ألمانيا ورومانيا مرة أخرى، خلال دورة اللجنة الأولى لهذا العام، مشروع القرار المتعلق بالنفقات العسكرية. لقد ظل يعتمد بدون تصويت لأكثر من عقد من الزمن، ونأمل أن يكون ذلك هو الحال هذه السنة أيضا. إننا نواصل دعم الامتثال التام للدول الأطراف لجميع التزاماتها بموجب المعاهدات والاتفاقات والآليات القائمة في مجال نزع السلاح وتحديد الأسلحة، وننهض في الوقت نفسه بإضفاء الطابع العالمي على تلك الصكوك القانونية وتنفيذها.

وسنظل ملتزمين التزاما راسخا باتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر وبالبروتوكولات الملحقة بها. ونعتقد أن مناقشة المسائل الهامة المتصلة باستخدام منظومات الأسلحة والتعلم من أنشطة بعضنا البعض الوطنية في التنفيذ يأتي بفائدة كبيرة وحقيقية، بما في ذلك من منظور إنساني. ونرى، في ذلك الصدد، ميزة في مناقشات الخبراء بشأن منظومة الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل في إطار اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة.

السيد كمنت (النمسا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد النمسا البيان الذي أدلي به باسم الاتحاد الأوروبي في وقت سابق من

هذه المناقشة (انظر A/C.1/70/PV.16) واليوم، أسلط الضوء على بعض المسائل التي تشكل أولويات النمسا.

إن منع المعاناة الإنسانية وتقديم المساعدة إلى ضحايا النزاع المسلح والعنف يجب أن يظل في صميم جهودنا. وقد كان قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) هو أول قرار يتناول الأثر غير المتناسب والفريد للنزاع المسلح على المرأة. وقد زاد الوعي والاستجابة الدولية للآثار الجنسانية للأسلحة والعنف المسلح والنزاع المسلح، منذ ذلك الحين، غير أن هناك الكثير الذي يتعين القيام به. إن الآثار الجنسانية المترتبة على أنواع محددة من الأسلحة، بما في ذلك الأسلحة التقليدية، مسائل تستحق مزيدا من الاهتمام والتركيز في البحوث وفي الجدل السياسي.

وينبغي إدماج المنظور الجنساني في كل جهود نزع السلاح وتحديد الأسلحة وعدم الانتشار. وعلينا أن نضمن المشاركة الكاملة والمتساوية للنساء والرجال في جميع مراحل ومستويات صنع القرار.

والنمسا، التي كانت من أوائل الدول الموقعة على معاهدة تجارة الأسلحة والتي صدقت عليها، رحبت بدخولها حيز النفاذ بسرعة في كانون الأول/ديسمبر. والمؤتمر الأول للدول الأطراف في المعاهدة، المعقود في كانكون، المكسيك، في آب/أغسطس، حدد الإطار المؤسسي لتنفيذها على نحو فعال وتحقيق عالميتها. ونعتقد بشدة أنها ستقدم إسهاماً مهماً للأمن الإنساني وحقوق الإنسان والتنمية، وأنها ستسهم بشكل كبير أيضاً في مواجهة العنف القائم على نوع الجنس.

إن الآثار العشوائية والعواقب الإنسانية غير المقبولة للألغام المضادة للأفراد والذخائر العنقودية قد أفضت إلى حظرها. إلا أن تلك الأسلحة غير التمييزية ما زالت تكلفنا أرواحاً بشرية وتسبب مأساة إنسانية، ما يؤكد أهمية تحقيق العالمية الكاملة لاتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد واتفاقية الذخائر العنقودية. والنمسا تود أن تؤكد على أن الالتزام بحماية المدنيين من أضرار بلا ضرورة يسري على الدول كافة.

وقد وفر المؤتمر الاستعراضي الأول لاتفاقية الذخائر العنقودية فرصة لتقييم نجاح السنوات الخمس الأولى من عمر الاتفاقية، حيث بلغ عدد الدول الأطراف ١٠٠ دولة تقريباً حتى الآن. ومن خلال اعتماد الإعلان السياسي وخطة عمل دوبروفنيك، أنشأ المؤتمر مبادئ توجيهية هامة للعمل في المستقبل في إطار الاتفاقية. وكمنسق للمؤتمر، بالاشتراك مع شيلي، يسر النمسا أنها استطاعت أن تسهم في تعزيز التعاون الفعال والمساعدة بين أصحاب المصلحة المعنيين كافة وعبر المناطق. وفي الوقت نفسه، ما زلنا نشعر بقلق بالغ إزاء ما يتردد عن استمرار استخدام الذخائر العنقودية في عدد من البلدان. وندعو كل الأطراف الفاعلة إلى الامتناع عن استخدام تلك الأسلحة غير التمييزية.

وتود النمسا أيضاً أن تعرب عن قلقها تحديداً إزاء استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان كسبب رئيسي لإلحاق الأذى بالمدنيين في كثير من البلدان، وهو قلق يتشاطره عدد متزايد من الحكومات. فقد بلغ عدد الضحايا المدنيين جراء استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق الحضرية أكثر من ٤٠ ٠٠٠ بين قتيل وجريح على مستوى العالم في عام ٢٠١٤ وحده، وهو رقم أعلى من الخسائر العسكرية بدرجة كبيرة. تلك مشكلة إنسانية بالغة الخطورة وتمثل تحدياً كبيراً لحماية المدنيين في النزاعات المسلحة، حسبما يقضي القانون الإنساني الدولي. كما أنها مشكلة لا يمكن حصرها في عدد قليل من مناطق النزاع. والأعداد المتزايدة من اللاجئين الذين يغادرون مناطقهم الأصلية التي تمزقها الحرب شاهد على صحة ذلك. ويسعى كثير منهم بإلحاح للعثور على مأوى في الخارج على وجه التحديد بسبب العنف واستخدام الأسلحة المتفجرة في بلدانهم الأصلية وعدم وجود حماية للسكان المدنيين أو انهيارها.

ومؤخراً، استضافت النمسا بالاشتراك مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية اجتماعاً لخبراء دوليين بشأن تلك المشكلة في فيينا، شارك فيه ممثلون من حوالي ٢٠ دولة، ولجنة الصليب الأحمر الدولية، ومختلف وكالات الأمم المتحدة والمجتمع المدني. وشدد الاجتماع على أهمية التوعية من خلال مواصلة جمع البيانات ونشرها، فضلاً عن تبادل وتشجيع الممارسات الجيدة للدول في استخدام الأسلحة المتفجرة. وأعرب المشاركون أيضاً عن دعم كبير لاقتراح يدعو لبدء العمل على إعلان سياسي دولي يرمي إلى منع الإضرار بالمدنيين من خلال استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان. والأمين العام في تقريره الأخير بشأن حماية المدنيين في التراع المسلح (S/2015/453)، حث الدول على المشاركة البناءة في تلك المبادرة.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أسجل شاغلاً آخر لبلادي – وأعني بذلك آفاق استحداث نظم أسلحة مستقلة فتاكة. وفي حين قد يبدو ذلك التهديد أبعد تصوراً مقارنة بالتهديدات المشار إليها للتو، إلا أن قطار الابتكار التكنولوجي ينطلق بسرعة. ونحن نجازف باجتياز عتبة خطيرة للغاية في ظل تلك التطورات التكنولوجية. ويجب أن نتوخى بالغ الحذر للتأكد من أن تطبيق التكنولوجيات من هذا القبيل يتفق مع الضرورات الأخلاقية والسياسية والقانونية. ولذلك، فإننا نقف مع من يحبذون استمرار المناقشات الدولية الجارية حول نظم الأسلحة المستقلة الفتاكة، بل وتعميق تلك المناقشات وتكثيفها.

السيد كيم يونج – مو (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): ظهرت الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بوصفها أسلحة الدمار الشامل الحقيقية في عصرنا، مما يشكل تحديات خطيرة للبشرية جمعاء. يمكن للمجتمع الدولي، بل ويجب أن يبذل المزيد من الجهد للتصدي لها. ويقال إن هناك أكثر من ٩٠٠ مليون قطعة سلاح صغير يجري تداولها على مستوى العالم، وهي مستخدمة في كل التراعات المسلحة تقريباً، ما يهدد السلم والأمن الدوليين اليوم. والغالبية العظمى مما يزيد على ٥٠٠ ٠٠٠ حالة وفاة عنيفة تحدث كل عام تعزى إلى استخدام الأسلحة الصغيرة في التراعات المسلحة. والنقل غير المشروع لتلك الأسلحة وتكديسها الذي يؤدي إلى زعزعة الاستقرار وإساءة استخدامها – لكل ذلك تداعيات عميقة ومتشعبة بالنسبة لكل الركائز الثلاث للأمم المتحدة – السلم والأمن والتنمية وحقوق الإنسان. والأهم من ذلك، أن تدفقات الأسلحة الصغيرة إلى مناطق التراع تؤجج العنف وتقوض جهود بناء السلام، فضلاً عن أثرها الإنساني الوخيم على المدنيين، وخاصة النساء والأطفال.

وفي العام الماضي، اتخذ المجتمع الدولي خطوة هامة من خلال بدء نفاذ معاهدة تجارة الأسلحة. ولأول مرة، تضع تلك المعاهدة التاريخية قاعدة شاملة وملزمة قانوناً ترمي إلى منع نقل الأسلحة التي تؤدي إلى انتهاكات جسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. ومن الأهمية بمكان التأكد من أن المجتمع الدولي يركز جهوده من أجل تحقيق عالمية معاهدة تجارة الأسلحة وتنفيذها الكامل. وجمهورية كوريا ترحب بالمناقشات المثمرة التي شهدها المؤتمر الأول للدول الأطراف في المعاهدة، المعقود في آب/أغسطس الماضي في المكسيك، ونأمل أن ترسي نتائجه أساساً متيناً لمواصلة النهوض بتنفيذ معاهدة تجارة الأسلحة. وجمهورية كوريا، من جانبها، بصدد اتخاذ خطوات للتصديق على المعاهدة في أقرب وقت ممكن.

إن التنفيذ الكامل لبرنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، وكذلك صك التعقب الدولي، هي مهمة أساسية بنفس الدرجة. وجمهورية كوريا ترحب بالمناقشات المؤاتية في الاجتماع الثاني المفتوح العضوية للخبراء الحكوميين في إطار برنامج العمل، الذي عقد هذا العام، بشأن الآثار المترتبة على التطورات الأخيرة

في تكنولوجيا الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة على تنفيذ برنامج العمل، وتأمل في أن تسهم تلك المناقشات بشكل كبير في نجاح الاجتماع السادس للدول الذي يعقد في العام القادم، وهو من الاجتماعات التي تعقد مرة كل سنتين.

ومن خلال عمليات حظر الأسلحة الملزمة قانوناً وبعثات حفظ السلام، يمكن لمجلس الأمن كذلك أن يضطلع بدور هام في منع تدفق الأسلحة الصغيرة إلى مناطق النزاع، ومساعدة البلدان في إدارة مخزوناتها من الأسلحة. وفي هذا الصدد، رحبت جمهورية كوريا باتخاذ مجلس الأمن للقرارين ٢١١٧ (٢٠١٣) و ٢٢٢٠ (٢٠١٥)، وقد مهدا الطريق لدور المجلس المعزز في مواجهة التحدي المتمثل في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ونتطلع إلى تنفيذهما بهمة.

وخلال العقود الثلاثة الماضية، مافتئت الاتفاقية المعنية بأسلحة تقليدية معينة تتكيف مع البيئة المتغيرة، متوخية تحقيق التوازن بين المبادئ الإنسانية الدولية والشواغل الأمنية المشروعة للدول الأطراف. ودخول معاهدة تجارة الأسلحة حيز النفاذ مؤخراً قد يسهم في زيادة تعزيز نظام اتفاقية الأسلحة التقليدية من خلال إيجاد تآزر بين الاتفاقية والمعاهدة. وجمهورية كوريا تدعم إضفاء الطابع العالمي على تلك الاتفاقية وتدعو الدول التي ليست أطرافا في الاتفاقية، وبخاصة في آسيا، للانضمام إليها.

وترحب جمهورية كوريا بتمديد الولاية الخاصة بمعالجة مسألة نظم الأسلحة المستقلة الفتاكة في إطار اتفاقية الأسلحة التقليدية المعينة، وتدعم الجهود الدولية لتوضيح وفهم تطور التكنولوجيا وآثارها على تنفيذ الاتفاقية بشكل أفضل. ونود كذلك أن نسلط الضوء على أهمية معالجة أثر الأجهزة المنفجرة الارتجالية والاستخدام العشوائي للألغام المضادة للأفراد وغيرها من الألغام. وبالنظر إلى سرعة وتيرة التطور التكنولوجي، من الأهمية بمكان أن نعتمد نهجاً مرناً وواقعياً لمعالجة تلك المسائل في إطار اتفاقية الأسلحة التقليدية.

وإذ نتجه صوب المؤتمر الاستعراضي الخامس في عام ٢٠١٦، ينبغي أن نركز جهودنا على تعزيز الاتفاقية. والمداولات المتأنية من أجل معالجة أفضل للقضايا الناشئة في مجال تحديد الأسلحة التقليدية ستكون من عناصر نجاح المؤتمر الاستعراضي.

وتتطلع جمهورية كوريا إلى مواصلة المناقشات البناءة مع الدول الأطراف لتحقيق هذا الهدف.

السيد ساماونتي (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) (تكلم بالإنكليزية): يؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية إندونيسيا باسم حركة عدم الانحياز (انظر A/C.1/70/PV.16).

وتولي جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية أهمية كبيرة للشواغل الإنسانية التي يسببها استخدام الأسلحة التقليدية. وعليه، فإننا ندعم بقوة الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لمعالجة هذه المسألة من خلال المشاركة النشطة في أعمال الاتفاقيات الدولية بشأن الأسلحة التقليدية. وعلاوة على ذلك، فإن جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية دولة طرف في الصكوك الدولية الرئيسية في هذا المجال، مثل الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة وبروتوكولاتها الأربعة، واتفاقية الذخائر العنقودية. وتؤيد جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية أيضا روح وأهداف اتفاقية حظر الألغام، على النحو الذي يدل عليه التزامنا المستمر بالتصويت مؤيدين لقرار الجمعية العامة بشأن اتفاقية حظر الألغام، على الرغم من أن بلدي ليس دولة طرفا بعد في تلك الاتفاقية. ونرحب في غضون ذلك ببدء نفاذ معاهدة تجارة الأسلحة. ونعكف حاليا على دراسة نص المعاهدة بهدف الانضمام إليها في المستقبل.

وعلى الرغم من أنه لا سبيل إلى المماثلة بين الأسلحة التقليدية وأسلحة الدمار الشامل من حيث شدة الفتك، فإن انتشار استخدام الأسلحة التقليدية هذه، بما في ذلك المتفجرات

من مخلفات الحرب، لا يزال تترتب عنه عواقب طويلة الأجل. فالمتفجرات من مخلفات الحرب لا تتسبب في عواقب إنسانية خطيرة على السكان المدنيين فحسب، بل أصبحت أيضا عقبة رئيسية أمام التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المناطق الملوثة بتلك المتفجرات في الكثير من البلدان، بما فيها بلدي.

وعليه، تعرب جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية عن شواغلها إزاء طائفة واسعة من الآثار الأمنية والإنسانية الناجمة عن تصنيع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ونقلها وتداولها بطريقة غير مشروعة. ويقتضي التصدي لهذه المشكلة أن تعمل البلدان عليها معا. تحقيقا لهذه الغاية، يؤيد وفد بلدي برنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، في سياق التصدي لهذه المسألة.

ومثلما تدرك اللجنة، فإن جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية هي من بين أكثر البلدان تلوثا بالذخائر غير المنفجرة في العالم، وأن ما يزيد على مليوني طن من القنابل قد أُلقيت على أراضي لاو أثناء الحرب من عام ١٩٦٤ إلى عام ١٩٧٣. وبالرغم من أن الحرب قد انتهت قبل أربعة عقود، فما تزال مخلفات الحرب من المتفجرات تقتل أو تشوه الأشخاص الأبرياء، بمن فيهم النساء والأطفال، حتى هذا اليوم. وعلاوة على ذلك، ما تزال المتفجرات من مخلفات الحرب تعوق تنميتنا الوطنية، ولا سيما في القطاع الزراعي، علاوة على إعاقة سبل عيش السكان الريفيين وتنمية البنى التحتية وغيرها من مشاريع الاستثمار في المناطق الملوثة بالذخائر غير المنفجرة، التي ما تزال تتضرر منها ١٤ من أصل ١٧ مقاطعة في بلدي.

وستستغرق إزالة الذخائر غير المنفجرة وقتا طويلا وتتطلب قدرا هائلا من الموارد. وبالتالي، فإننا نعرب عن خالص شكرنا للبلدان الصديقة والمنظمات الدولية والجهات الأخرى على ما قدمته لنا من دعم ومساعدة، وندعوها مرة أخرى إلى توفير المزيد من التمويل والمساعدة التقنية لدعم جهودنا الرامية إلى إزالة الذخائر غير المنفجرة في بلدنا.

وبوصفها من أشد البلدان تضررا، ما فتئت جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية تعمل بنشاط على تعزيز عالمية اتفاقية الذخائر العنقودية للحيلولة دون وقوع مزيد من الضحايا من جراء الذخائر غير المنفجرة هذه، وذلك في جملة أمور، باستضافة الاجتماع الأول للدول الأطراف في اتفاقية الذخائر العنقودية، والمشاركة النشطة في المؤتمر الاستعراضي الأول لاتفاقية الذخائر العنقودية الذي عقد في كرواتيا في أيلول/سبتمبر من هذا العام. وبالتالي، فإننا نرحب باعتماد إعلان دوبروفنيك السياسي وخطة عمل دوبروفنيك. ونتطلع أيضا إلى المشاركة في الاجتماع السادس للدول الأطراف في الاتفاقية، المقرر عقده في جنيف في عام ٢٠١٦.

وتغتنم جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية هذه الفرصة لكي تهنئ مرة أخرى تلك البلدان التي صدّقت بالفعل على اتفاقية الذخائر العنقودية وتدعو البلدان التي لم تفعل بعد إلى التصديق على الاتفاقية أو الانضمام إليها.

السيد لوك ماركيث (إكوادور) (تكلم بالإسبانية): أود أن أبدأ بالإعراب عن تأييد وفد بلدي للبيانين اللذين أدلى بهما ممثل إندونيسيا باسم حركة عدم الانحياز، وممثل أوروغواي باسم اتحاد أمم أمريكا الجنوبية (انظر A/C.1/70/PV.16).

وتود إكوادور أن تعرب عن تأييدها الكامل لاتفاقية الذخائر العنقودية. وعليه، فإننا نرحب بنتائج المؤتمر الاستعراضي الأول الذي عُقد في أيلول/سبتمبر في دوبروفنيك بكرواتيا. ونرحب أيضا بإيداع آيسلندا، باراغواي، جنوب أفريقيا، دولة فلسطين، رواندا، سلوفاكيا، الصومال، كندا، كولومبيا، وموريشيوس تصديقاتها على الاتفاقية أو انضمامها إليها هذا العام.

وبالنظر إلى الجراح المروعة التي يمكن أن تسببها هذه الأسلحة دون تمييز بين الجنود والمزارعين أو الأطفال، حتى بعد مرور سنوات طويلة من نشرها، تدين إكوادور دون تحفظ استخدام تلك الأسلحة من جانب الأطراف أيا تكن وحيثما وُجِدت. فليس ثمة مبرر لاستمرار استخدامها، بما في ذلك المبررات العسكرية. وعليه، فإننا نوجه نداء عاجلا ندعو فيه جميع الدول التي لم تفعل ذلك بعد، إلى التصديق على الاتفاقية أو الانضمام إليها.

وعلى المنوال نفسه، تود إكوادور أن تعرب عن تأييدها التام لاتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام. وفي ذلك الصدد، يشدد بلدي على هدفه المتمثل في جعل حدوده الوطنية أماكن فاعلة في تحقيق الاتحاد والتكامل الآمنين بواسطة تنفيذ مشاريع إنمائية محددة ومشتركة مع البلدان المجاورة. ولذلك السبب فإن برامج إزالة الألغام لأغراض إنسانية التي تواصل إكوادور تنفيذها مع بيرو على حدودهما المشتركة تكتسي أهمية بالغة.

ويرى بلدي أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل النقاش بشأن المركبات الجوية غير المأهولة والروبوتات المسلحة الذاتية التشغيل تماما. وبسبب ارتفاع عدد الإصابات العشوائية الناجمة عن استخدام الطائرات المسيرة من دون طيار في المناطق المدنية، وكذلك استخدامها في عمليات القتل خارج نطاق القضاء،علاوة على المسائل الأخلاقية والقانونية التي يثيرها تطوير التكنولوجيات العسكرية الجديدة التي تستبعد مشاركة البشر ومسؤوليتهم في صنع القرار، فإن من المُلِح أن نجري مناقشة جدية بشأن هذه المشاكل الجديدة في إطار الأسلحة التقليدية. وفي هذا الصدد، يؤيد وفد بلدي ضرورة تعميق هذه المناقشة في إطار التحضير للمؤتمر الاستعراضي المقبل للاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة في عام ٢٠١٦، حيث ينبغي لنا خلالها أن ننظر في حظر الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل. وفي غضون ذلك، ينبغي للدول أن تمتنع عن تطوير هذه الأسلحة.

وفي مجال الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، يود وفد بلدي أن يشدد على أهمية برنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، والصك الدولي للتعقب، بوصفهما الإطار الدولي الرئيسي لمنع الاتجار غير المشروع بهذه الأسلحة ومكافحته والقضاء عليه. وفي الوقت نفسه، نود أن نؤكد التزامنا بتطبيق أحكام الاتفاقات المتعلقة بالتنفيذ على مدى السنوات الست المقبلة، والمنبثقة عن المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٢ على الصُعد الوطنية والإقليمية والعالمية. ومن هذا المنطلق، تواصل إكوادور التحضير للاجتماع المقبل الذي يعقد كل سنتين المقرر عقده في عام ٢٠١٦.

وختاما، تحيط إكوادور علما بالتطورات والاستنتاجات التي توصل إليها المؤتمر الأول للدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة، وتؤكد أن السلطات في البلد ما تزال تدرس بعناية السبل التي يمكن بها تنفيذ تلك القرارات، وخصوصا من جانب البلدان المنتجة والمصدرة لهذه الأسلحة، فضلا عن البلدان التي عززت اعتماد المعاهدة لكي يتسنى تحديد ما إذا كان تطبيقها سيتم على نحو موضوعي وشفاف، مع تجنب التسييس والامتثال التام لأحكام المعاهدة دون تمييز، بغية اتخاذ قرار نهائي بشأن انضمام إكوادور إلى هذا الصك.

السيدة ساجيس (المملكة المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية): أود في البداية أن تكون ملاحظاتي منسجمة مع البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي (A/C.1/70/PV.16). وإنني سأتلو صيغة موجزة منه نظراً لضيق الوقت، وستُنشَر صيغته الكاملة على شبكة الإنترنت.

لقد كانت هذه السنة بالغة الأهمية فيما يتعلق بالعمل الدولي بشأن تحديد الأسلحة التقليدية. ففي آب/أغسطس منها، استضافت المكسيك المؤتمر الأول للدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة. وكانت الآمال والتوقعات من

هذا المؤتمر عالية، ويسرنا أنَّه كان ناجحاً في ظل القيادة المكسيكية، في إرساء الأسس للدعم التنفيذي الفعال لمعاهدة تجارة الأسلحة. وكانت المملكة المتحدة فخورة بأداء دورها بصفتها أحد نواب رؤساء المؤتمر.

وكان أحد أهم القرارات المتَّخَذة في المؤتمر اختيار مقرٍّ أمانة المعاهدة. وتعتبر المملكة المتحدة اختيار جنيف ملائماً بشكل خاص، نظراً لغِنى الخبرة ذات الصلة المتوافرة هناك. ونحن نعلم أن سويسرا ستبذل كل جهد لتمكين المعاهدة من الارتقاء إلى مستوى الطموحات المستثمَرة فيها.

والمملكة المتحدة تتطلع إلى مؤتمر استثنائي فعال للدول الأطراف في مطلع السنة المقبلة، لإنجاز ترتيبات الميزانية والترتيبات الإدارية. وينبغي لطموحاتنا بشأن معاهدة تجارة الأسلحة أن تركِّز على إمكانيات المعاهدة لتعزيز السلام والأمن والرخاء. والعولمة الكاملة والتنفيذ الفعَّال للمعاهدة أساسيان لبلوغ ذلك.

وإننا نواصل تقديم الخبرة التقنية والمساعدة المالية، حيثما أمكن، للدول التي تتطلع إلى الانضمام إلى المعاهدة، وتطوير أنظمة التصدير لديها. وفي السنة الماضية، موَّلت المملكة المتحدة ما قيمته ٣٥٠ ٠٠٠ جنيه إسترليني من المشاريع، دعماً لتنفيذ معاهدة تجارة الأسلحة، عبْر صندوق برنامج مكافحة الانتشار، التابع لوزارة الخارجية والكومنولث، بمشاريع ركَّزت بالتحديد على تصديق المعاهدة والالتحاق بها والتنفيذ الفعال لها. والمملكة المتحدة تشجِّع جميع الدول الحاضرة، التي لَمَّا تلتحق بمعاهدة تجارة الأسلحة بعد، على أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن. وأول معاهدة في العالم مُلزِمة قانونا، تنظِّم الاتجار بالأسلحة التقليدية، نافذة الآن، بما يُثبت ما يمكننا تحقيقه حين نعمل معاً ونتعاون.

وإساءة استخدام الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، التي يؤججها الاتجار غير المشروع، مسؤولة عن المزيد من انتهاكات حقوق الإنسان والجرائم البشعة الأخرى، أكثر من أيِّ نوع آخر من الأسلحة. ويبقى برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه أداة حيوية في جهودنا لمعالجة ذلك، ومنع الاتجار غير المشروع بتلك الأسلحة ومكافحته والقضاء عليه. وتمضي المملكة المتحدة في اعتقادها أنه ينبغي لبرنامج العمل أن يحافظ على أهميته، بصفته صكاً هاما بحدِّ ذاته. وإننا نشكر زملاءنا الفنلنديين، الفريق الاستشاري المعني بالألغام، والدراسة الاستقصائية للأسلحة الصغيرة، الذين انضموا إلينا في قيادة حدث جانبي في المؤتمر الثاني للخبراء الحكوميين، لاستكشاف أوجه التآزر بين معاهدة تجارة الأسلحة وبرنامج العمل، ونأمل أن يكون هذا قد فتح حواراً بنَّاءً بين هذين الصكَّين.

وتبقى المملكة المتحدة ملتزمة بالأهداف الإنسانية لاتفاقية الذخائر العنقودية، وقد أدَّت دوراً نشيطاً في مؤتمرها الاستعراضي الأول في دوبروفنيك، في أيلول/سبتمبر من هذا العام، حيث اتُّفِق على خطة عملٍ طموحة للسنوات الخمس المقبلة. والخطة تعالج بحقٍّ كل جانبٍ من عمل الاتفاقية لتنفيذها. والمملكة المتحدة تريد أن ترى اتفاقية الذخائر العنقودية تتحول إلى اتفاقية عالمية، وهي تشجِّع بنشاط الدول على الالتحاق بها، بما في ذلك على المستوى الوزاري.

وتدعم المملكة المتحدة أيضاً اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، وتواصل دعم الهدف الإنساني الأساسي لها، لإنهاء المعاناة والإصابات الناجمة عن تلك الألغام.

وطوال أكثر من ٢٠ عاماً، دعمت المملكة المتحدة بعض البلدان الأكثر تضرراً حول العالم في نزع الألغام الأرضية، والمتفجرات من مخلَّفات الحرب بعد انتهاء النزاع. وقد بلغ تمويل المملكة المتحدة في هذا المجال، من آذار/مارس ٢٠١٤-٢٠١٥ ما مقداره نحو ٨,٤ ملايين جنيه إسترليني، أي ما يعادل ١٢,٢

مليون دولار. وتولي المملكة المتحدة أولوية التمويل للبلدان المتضررة من الذخائر العنقودية، الألغام ومتفجرات أخرى من مخلفات الحرب، حيث الاحتياجات على أشدها. وقد أفادت مساعدتها سبعة بلدان في عامَي ٢٠١٤-٢٠١٥ هي: كمبوديا، فييت نام، لاوس، موزامبيق، سري لانكا، أفغانستان والعراق.

ومثلما تركِّز معونة المملكة المتحدة على إصلاح إرث نزاعات الماضي، فإنَّ المملكة مستعدة وراغبة في مناقشة التحديات المستقبلية المحتمَلة. ولهذا السبب، شاركت المملكة المتحدة في الاجتماع غير الرسمي المثمر، للخبراء المعنيين بأنظمة الأسلحة الآلية الفتاكة، في نيسان/أبريل من هذا العام، بشأن اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر (الاتفاقية). وإننا نشكر ألمانيا، وبخاصة السفير بيونتينو، على قيادة المناقشات. وهذه المسألة الهامة تقع ضمن اختصاص تلك الاتفاقية، ونحن ندعم الاستمرار في هذا السياق في السنة المقبلة.

السيد ساندوفال مِنديوليا (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): لقد أحرزنا في هذا العام تقدُّماً بارزاً في مجال نزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة التقليدية. واستضافت المكسيك بنجاح المؤتمر الأول للدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة من ٢٤ إلى ٢٧ آب/أغسطس، وهي تدرك الالتزام والإرادة السياسية للدول، المنظمات الدولية والمجتمع المدني في المساهمة في نجاح المؤتمر، الذي اعتمد مقررات رئيسية من أجل التنمية المؤسسية والإجرائية التي أرستها المعاهدة.

والآن، بعد اتخاذ هذه الخطوة الأولى، من الأساسي مواصلة الدعوة إلى التنفيذ الفعَّال لمعاهدة تجارة الأسلحة، بغية الامتثال لجوهرها، وتحقيق اتجار مسؤول بالأسلحة التقليدية، وتفادي إساءة استخدامها أو تسريبها إلى السوق غير المشروعة والعنف المسلَّح، وتعزيز السلام والأمن الوطنيين والإقليميين والدوليين.

وقد حان الوقت للتعاون أيضاً لتعميم المعيار الدولي الذي تعززه معاهدة تجارة الأسلحة، التي تسُنُّ وتُصلح قوانين تجسِّد بنودها، في مجال نقل الأسلحة التقليدية، وتوفِّر الدعم للبلدان الأقل نمواً، لمساعدتها في إعداد إطار قانوني يمكِّنها من الاستجابة لمصلحة مجتمعها، عملاً بالالتزام المعتمَد في المعاهدة. وبهذه الطريقة، يمكن لجميع البلدان أن يتعلم بعضها من البعض الآخر، وتصبح أقوى.

إنَّ حكومة المكسيك تُشيد بالدول الـ ٧٢ من جميع مناطق العالم، التي صادقت على المعاهدة إلى جانب بلدي، فضلاً عن البلدان التي وقَّعت عليها، مُثبتة بذلك التزام المجتمع الدولي بهذا الصك. وتعرب المكسيك أيضاً عن دعمها غير المشروط لنيجيريا، التي ستترأس أعمال المؤتمر الثاني للدول الأطراف في عام ٢٠١٦.

إننا بحاجة إلى تعزيز برنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه، ومكافحته والقضاء عليه. وهذا هو أحد الصكوك الرئيسية لمكافحة الاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وفي هذا الصدد، وكجزء من الدورة الاستعراضية للأعوام ٢٠١٤-٢٠١٨، تعتبر المكسيك أنه تمَّ إحراز تقدم بارز في مسار برنامج العمل في الاجتماع الثاني مفتوح باب العضوية للخبراء الحكوميين، الذي عُقِد في المقرّ من ١ إلى ٥ حزيران/يونيه، حيث عولجت للمرة الأولى مسائل ترتبط بأوجه التقدم التكنولوجي في تصنيع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتصميمها، وتأثيراتها على الأنظمة الوطنية للوسم والتسجيل والتعقب.

بيد أنه في ضوء مجريات برنامج العمل، ينبغي أن نبدأ مناقشة توسيع التدابير، بما يشمل، فوق كل شيء، المراقبة الفعَّالة للوسطاء، وأن ندقِّق في فعالية مراقبة الحدود، ونُرسي آليةً لتحليل التقارير الوطنية، بغية تقييم فعالية تنفيذ البرنامج على المستويين الوطني والدولي، ممَّا يساعدنا على تحديد أسباب

الاتجار بالأسلحة، والبحث عن سبل مكافحتها بفعالية أكبر. وستشارك المكسيك في اجتماع الدول السادس الذي يُعقَد مرة كل سنتين، للنظر في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه، ومكافحته والقضاء عليه، في عام ٢٠١٦، وستواصل تعزيز إدراج هذه المسائل إدراكاً منها لأهميتها في تقوية برنامج العمل وتأثيره.

وبالنسبة إلى موضوع الذخائر العنقودية، عقدنا المؤتمر الاستعراضي الأول لاتفاقية الذخائر العنقودية، في دوبروفنيك، كرواتيا، خلال أيلول/سبتمبر. ومنذ دخول هذه الاتفاقية حيز النفاذ، أثبتت أنها صك دولي قوي وفعال وقيّم، فضلا عن أنها الإطار القانوني الوحيد المناسب لوصم هذا النوع من الأسلحة ذات الآثار العشوائية والقضاء عليه. ونحن نرحب بالإنجازات التي تحققت في السنوات الخمس المنقضية منذ بدء نفاذ تلك الاتفاقية الهامة، وهي الاتفاقية التي تركز أيضا على الاهتمام بالضحايا وتقديم المساعدة إليهم في سبيل إعادة إدماجهم كليا مع أسرهم وفي مجتمعاتهم المحلية.

ومن البلدان الموقّعة عليها البالغ عددها ١١٧، هناك حاليا ٩٥ دولة طرفا في الاتفاقية، وبالتالي فإننا نقترب من تحقيق هدف المائة عضو. وحالات الانضمام الأخيرة من جانب أيسلندا، وباراغواي، وجنوب أفريقيا، ورواندا، وسلوفاكيا، وغيانا، وغينيا، وفلسطين، وكندا، إلى الاتفاقية تدل على حيوية هذا النظام وقوته، الذي يحظر استخدام هذه الأسلحة ذات الآثار العشوائية واللاإنسانية. وفي حين أن التقدم المحرز حتى اليوم يدل على الالتزام القوي من جانب الدول الأطراف بالامتثال للاتفاقية، فإننا ندرك الحاجة إلى تكثيف الجهود الرامية إلى تحقيق عالميتها، وإتمام تدمير الذخائر العنقودية حول العالم، وتطهير البلدان المتضررة، وتعزيز وتحسين التنسيق في مجال الرعاية والمساعدة، والاستفادة من الدروس المستخلصة، وتبادل الخبرات في هذا المجال.

وإعلان دوبروفنيك وخطة عمل دوبروفنيك، اللذان اعتمدا بتوافق الآراء في المؤتمر الاستعراضي الأول لاتفاقية الذخائر العنقودية، يشكلان برنامجا للأنشطة التي سننفذها خلال السنوات الخمس المقبلة، من أجل تحقيق عالمية هذه الاتفاقية وتنفيذها الكامل على الصعيد الوطني، مع التركيز بوجه خاص على توفير الرعاية والمساعدة لضحايا تلك الأسلحة اللاإنسانية ذات الآثار العشوائية، بغية تحقيق إعادة إدماجهم في المجتمع.

وفي إطار جدول أعمال نزع السلاح المتعدد الأطراف، بدأنا مناقشة موضوع الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل بمبادرة من مختلف المنظمات والمجتمع المدني، حيث أعربت عن شواغلها إزاء الاتجاه نحو تطوير التكنولوجيات العسكرية والمذاهب العسكرية التي تسعى إلى منح المزيد من التشغيل الذاتي لأسلحة الحرب. ومع عدم وجود موعد نهائي لإنهاء المناقشات، يركز النقاش على تعريف ”التحكم البشري الهادف“ للأسلحة ذاتية التشغيل. وتؤمن المكسيك إيمانا قويا بأن هذه الأسلحة التي تتعارض مع مبادئ القانون الإنساني الدولي، ونظرا لخصائصها الجوهرية، تسبب أضرارا عشوائية، وغير لازمة، ولاإنسانية، وينبغي حظرها والقضاء عليها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعتذر من الممثل، وأرجوه أن يتعاون لمصلحتنا جميعا ويتقيد بالحد الزمني المتفق عليه.

السيد ساندوفال منديوليا (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): أخيرا، أنوّه بالاسهام القيّم الذي لا غنى عنه من جانب المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية الأخرى في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار، بغرض إنشاء عالم خال من آثار الأسلحة اللاإنسانية والعشوائية.

ويمكن الاطلاع على بياني الكامل على الصفحة الشبكية.

السيد أحسن (بنغلاديش) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، اسمحوا لي أن أهنئكم، سيدي، على إدارتكم الناجحة

لهذه المناقشة المواضيعية بشأن الأسلحة التقليدية. واسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن عميق الحزن على فقدان الأرواح والدمار الناجم عن الزلزال المدمر الذي ضرب أفغانستان، وباكستان، والمناطق المجاورة لهما في وقت سابق من هذا اليوم. وأتقدم بخالص التعازي إلى حكومتَي وشعبَي البلدين، وبمواساتنا إلى الأسر المتضررة.

وتعلن بنغلاديش تأييدها للبيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا في وقت سابق بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز.

إن أسلحة الدمار الشامل، النووية منها وغير النووية على السواء، لا تزال تشكل تهديدا رئيسيا للسلم والأمن العالميين، ولكن يبدو أن الأسلحة التقليدية هي التي تستحوذ اهتمام الناس لما تخلّفه من آثار فتاكة بشكل متزايد. والعواقب المروعة للاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة تهدد العديد من المجتمعات. ونعتقد أن توافق الآراء الدولي بشأن تنظيم الأسلحة التقليدية هو حقا أساس كفالة السلام والأمن لملايين الناس حول العالم. ويمكن تحقيق ذلك على أفضل وجه من خلال التعاون والتشاور، وتعزيز الثقة المتبادلة بين الأطراف.

وتعتبر بنغلاديش أن نزع السلاح هو أداة لتعزيز الأمن الدولي. وفي مجال الأسلحة التقليدية، نحن طرف في الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة وبروتوكولاتها، واتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، ومن الموقعين على معاهدة تجارة الأسلحة. وبوصفنا عضوا في مجلس الأمن لولايتين خلال الفترتين ١٩٧٩-١٩٨٠ و ٢٠٠٠-٢٠٠١، أكدت بنغلاديش مجددا التزامها القوي بالانضمام إلى المعاهدات والصكوك الدولية لنزع السلاح. وهذا الالتزام ينبع من التزاماتنا الدستورية بهدف نزع السلاح العام والكامل.

ومن المؤسف أن مؤتمر نزع السلاح، المنتدى الوحيد المتعدد الأطراف بشأن نزع السلاح، لا يزال يواجه طريقا مسدودا منذ عام ١٩٩٦، وهو غير قادر على الاضطلاع بعمل موضوعي. فالمطلوب من جميع الدول الأطراف إظهار الإرادة السياسية اللازمة بحيث يمكنها أن تعتمد برنامجا متوازنا وشاملا للعمل، ويتسنى لمؤتمر نزع السلاح أن يضطلع بولايته النبيلة بفعالية.

وتشجب بنغلاديش بأشد العبارات استخدام الألغام المضادة للأفراد في حالات الصراع، مما يؤدي إلى قتل وجرح وترويع سكان مدنيين. وبنغلاديش، بوصفها دولة طرفا في معاهدة حظر الألغام، تقبل ببعض الالتزامات، بما في ذلك تدمير المخزونات الموجودة، والإبلاغ عن الامتثال، وسن تشريعات وطنية تحظر استعمال الألغام المضادة للأفراد وإنتاجها ونقلها. وبحلول الموعد النهائي المحدد في ١ آذار/مارس ٢٠٠٥، تم تدمير قرابة ١٩٠ ٠٠٠ من الألغام المضادة للأفراد. وجرى الاحتفاظ بما مجموعه ١٥ ٠٠٠ لغم من مختلف الفئات بموجب المادة ٣ من الاتفاقية لأغراض التدريب، وتحديدا لمساعدة وإعداد وحدات القوات المسلحة البنغلاديشية التي تُلحق ببعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ولا تزال بنغلاديش تقدم تقارير سنوية بموجب المادة ٧ من الاتفاقية.

وندعو جميع الدول غير الموقّعة على الاتفاقية إلى الانضمام إليها في أقرب وقت ممكن، ونطلب إلى الدول الأطراف التقيد الصارم بالتنفيذ الكامل لخطة عمل كارتاخينا للفترة ٢٠١٠-٢٠١٤. وفي هذا الصدد، نؤكد أيضا على أهمية تقديم الدعم المالي والتقني والإنساني لعمليات إزالة الألغام الأرضية، وإعادة تأهيل الضحايا، وحصول البلدان المتضررة على كامل التكنولوجيا والتمويل من أجل إزالة الألغام.

تولى الرئاسة السيد أديجولا (نيجيريا).

ونحن، اقتناعا منا بأهمية الطابع العالمي للاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة، وبوصفنا رئيسا للمؤتمر التاسع للأطراف المتعاقدة السامية في البروتوكول الخامس، ندعو الدول الأعضاء

التي لم تصبح أطرافا في الاتفاقية بعد إلى الانضمام إلى الاتفاقية وبروتوكولاتها. وعملية صياغة البروتوكول السادس بشأن الذخائر العنقودية تدعو بالفعل إلى الشعور بالتشجيع، وكذلك بدء نفاذ معاهدة تجارة الأسلحة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ وبوصفنا أحد الموقّعين على المعاهدة، نأمل منها أن تضع حدا للاتجار غير القانوني بالاسلحة التقليدية واستخدامها غير المشروع. وترحب بنغلاديش بالوثيقة الختامية للمؤتمر الأول للدول الأطراف، الذي انعقد في كانكون، المكسيك، خلال آب/أغسطس.

ومع ذلك، نؤيد موقف حركة عدم الانحياز المتمثل في أن تتمتع الدول بالحق السيادي في اقتناء الأسلحة التقليدية ومكوناتها، وصنعها، وتصديرها، واستيرادها، والابقاء عليها، من أجل الحفاظ على أمنها والدفاع عن النفس. ونؤيد نداء حركة عدم الانحياز بالتنفيذ المتوازن والشفاف والموضوعي لمعاهدة تجارة الاسلحة، تمشيا مع ميثاق الأمم المتحدة والحقوق المتأصلة في الدفاع عن النفس وحفظ الأمن لجميع الدول. وينبغي عدم اتخاذ تدابير قسرية وانفرادية إزاء نقل هذه الأسلحة. ويوجد بالفعل اختلال كبير في إنتاج الأسلحة التقليدية، وحيازتها، والمتاجرة فيها بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. ويتعين معالجة ذلك عن طريق اتخاذ تدابير أحادية لنزع السلاح من جانب البلدان الصناعية، بغية التقليل إلى أدنى حد من التهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن العالميان.

ومن أجل تصحيح الخلل القائم، ينبغي أيضا تخفيض النفقات العسكرية، وينبغي للدول الصناعية أن تكون في طليعة هذا الجهد. وينبغي بالأحرى استخدام الموارد بهدف تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي لشعوبنا. ويجب علينا أن نعمل معا للنجاح في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠). أمّا الهدف ١٦، تعزيز السلام والعدالة، فهو ذو صلة مباشرة بالتصدي لتحديات نزع السلاح والأمن الدولي. ولا بد لتعددية الأطراف أن تضطلع بدورها الواجب في هذا الصدد. وتظل بنغلاديش ملتزمة بهذا المسعى.

السيدة بيريسيتش (صربيا) (تكلمت بالإنكليزية): يؤيد بلدي البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/70/PV.16). وأود أن أدلي ببعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

إن صربيا طرف في معظم الصكوك الدولية الرئيسية في مجال الأسلحة التقليدية، وقد اتخذت تدابير تشريعية وتنظيمية وعملية واسعة النطاق على الصعيد الوطني من أجل تنفيذ الالتزامات التي تعهدت بها. وصدّقت صربيا على معاهدة تجارة الأسلحة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، وشاركت بنشاط في المؤتمر الأول للدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة الذي انعقد في كانكون، المكسيك، خلال آب/أغسطس من هذا العام.

و نعتقد أن المؤتمر قد نجح في وضع الإطار اللازم لبلوغ الأهداف المحددة بموجب معاهدة تجارة الأسلحة، ونرحب بقراراته التنفيذية الموضوعية الهامة.

ولا نزال نعلق أهمية كبرى على برنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، ونظل ملتزمين التزاما قويا بتنفيذه بالكامل باعتباره مسألة ذات أولوية قصوى. إن الاستراتيجية التي اعتمدتها حكومة صربيا بشأن مراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، بوصفها إنجازا رئيسيا يكلل جهودها الرامية إلى وضع نهج شامل تجاه مراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة على أساس أفضل الممارسات الدولية – توفر إطارا لأنشطة الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية ذات الصلة من أجل منع ومكافحة الإنتاج غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وامتلاكها والاتجار بها. ويتمثل هدفها العام في إنشاء

نظام وطني للسيطرة الفعالة على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وضمان الحد من حيازة الأسلحة غير المشروعة، وكذلك عدد الاعتداءات المرتكبة بواسطة الأسلحة القانونية.

وفيما يتعلق بمراقبة تصدير الأسلحة، فقد تم إدراج جميع المعايير الواردة في المدونة الأوروبية لقواعد السلوك المتعلقة بصادرات الأسلحة، في القانون الصربي الجديد المتعلق بتصدير واستيراد الأسلحة والمعدات العسكرية. إن هذا القانون الذي اعتمدته الجمعية الوطنية الصربية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، يتوافق تماماً مع معايير الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ذات الصلة، ويقوم بدور محوري، إلى جانب تعزيز وسائل مراقبة الحدود والجمارك، في تعزيز مراقبة ومكافحة الاتجار بالأسلحة. وهو أيضا يمثل أداة لا غنى عنها لمنع تكديس الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة على نحو يزعزع الاستقرار، والحد من قدرة الجهات الفاعلة من غير الدول وغير المأذون لها، على حيازة الأسلحة المصدرة بطريقة غير مشروعة. ويجري في برلماننا الوطني حاليا استعراض مشروع قانون بشأن تنفيذ التدابير التقييدية الدولية، ونتوقع أن يتم اعتماده في القريب العاجل. وفي شباط/فبراير، اعتمدت الجمعية الوطنية لجمهورية صربيا قانونا جديدا بشأن الأسلحة والذخائر، أسهم بعد فترة وجيزة من دخوله حيز النفاذ في تقنين أعداد كبيرة من الأسلحة والذخيرة في صربيا.

وتدرك صربيا الدور الهام للتعاون والمساعدة الدوليين في مجال بناء القدرات. ومما لا شك فيه أن تبادل المعلومات ذات الصلة، والخبرات الوطنية والدروس المستفادة، فضلا عن المساعدة المالية المتخصصة والتقنية الدولية المناسبة، يمكن أن تسهم بصورة حيوية في توطيد وتعزيز القدرات المؤسسية والممارسات لقمع الاتجار غير المشروع بالأسلحة والقضاء عليه. ويمكن أن تسهم المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والمجتمع المدني إسهاما كبيرا في هذا الصدد أيضا، على سبيل المثال، من خلال وضع تشريعات نموذجية، ومبادئ توجيهية عملية ومعايير تنفيذ إقليمية متسقة، ومساعدة الدول في عملية تقييم احتياجاتها، أو تنظيم التدريبات والاجتماعات الإقليمية والأنشطة المماثلة.

وفي هذا السياق، أود أن أشير إلى مركز تبادل المعلومات في جنوب شرق وشرق أوروبا لمراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وهو المنظمة الإقليمية المكلفة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومجلس التعاون الإقليمي، ويقع مقرها في بلغراد. وقد أسهم برنامجه لمراقبة عمليات نقل الأسلحة في غرب البلقان في زيادة كبيرة في الشفافية في عمليات نقل الأسلحة، وكذلك في بناء الثقة على الصعيد الإقليمي، ونقل المعرفة وتبادل المعلومات فيما بين الدول في منطقتنا.

وعلى الرغم من أننا قد شهدنا عدة تطورات هامة ومرحب بها في مجال تحديد الأسلحة التقليدية، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله إذا أردنا التصدي للتحديات التي نواجهها، بصورة شاملة وفعالة. وتواصل صربيا دعم جميع الأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة في هذا المجال، كما تستخدم رئاستها الحالية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا لمعالجة تلك المسائل.

السيد هيرايث (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): تؤيد إسبانيا تأييدا تاما البيان الذي أُدلي به في وقت سابق بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

وفي كل عام، يموت أكثر من نصف مليون شخص في جميع أنحاء العالم نتيجة للعنف باستخدام الأسلحة النارية. وفي هذا الصدد، فإن الأسلحة التقليدية بمختلف أشكالها تمثل بدون شك أكبر فئة من أسلحة الدمار الشامل للبشر. وتشكل هذه الأسلحة، ولا سيما الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، الأدوات الرئيسية للعدوان في صراعات اليوم، مع عواقب وخيمة على المدنيين، وتوقع مزيدا من الخسائر البشرية سنويا أكثر من أي نوع آخر من الأسلحة. وبناء عليه، نحن في حاجة إلى أن نتخذ إجراءات.

وعلى مدى السنة الماضية، كانت هناك بعض التطورات الإيجابية في ذلك المجال. لقد مثل بدء نفاذ معاهدة تجارة الأسلحة في كانون الأول/ديسمبر معلما بارزا في مجال التحديد المسؤول لتجارة الأسلحة المشروعة. إن إسبانيا تشكر المكسيك على تنظيم المؤتمر الأول للدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة، وتثني على المؤتمر لأنه حقق هدفه المتمثل في تزويد المعاهدة بالموارد الإدارية والدعم اللازمين لتنفيذها. ومن دواعي الارتياح أيضا ملاحظة أنه في الوقت الحاضر، وقعت ١٣٠ دولة على المعاهدة و ٧٧ دولة أخرى صدقت عليها. وينبغي لإضفاء الطابع العالمي على معاهدة تجارة الأسلحة وتنفيذها الفعال أن يحولا دون استخدام الأسلحة التقليدية لتهديد أمن واستقرار الدول والأقاليم ولانتهاك حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

وتتعاون إسبانيا بحزم في مختلف المبادرات الرامية إلى تعزيز التوعية والدعم من أجل تنفيذ المعاهدة على الصعيد الثنائي، وبالتعاون الوثيق مع الاتحاد الأوروبي أو مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وقد أسهمت لسنوات في مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلم ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية.

وسنكون مقصرين في عدم الإشارة إلى أهمية قراري مجلس الأمن ٢١١٧ (٢٠١٣) و ٢٢٢٠ (٢٠١٥)، اللذين يركزان تحديدا على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وتشاطر إسبانيا العديد من الدول الأخرى الرأي القائل بضرورة تنفيذ نهج مراقبة الأسلحة النارية في آن واحد على مستويين من خلال التنظيم بصورة مسؤولة للتجارة المشروعة ومكافحة الاتجار غير المشروع، وفي الوقت نفسه، وعند الاقتضاء، تنسيق أعمال الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع.

ولذلك تولي إسبانيا أهمية كبيرة للتطوير والتنفيذ التام لبرنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، ولصك دولي يُمكِّن الدول من التعرف على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتعقبها في الوقت المناسب وبطريقة يعول عليها. وبالتالي، نحن ملتزمون ببروتوكول مكافحة صنع الأسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها والذخيرة والاتجار بها بصورة غير مشروعة، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

وأود أن أشدد على أهمية مسألة غالبا ما يتم وضعها في أدنى الأولويات – الحاجة إلى تعزيز مراقبة الاتجار بالذخائر. إنها من المسائل الرئيسية التي ينبغي إدراجها في صميم برنامج العمل. وتشجع إسبانيا بقوة تدابير بناء الثقة والشفافية وإمكانية التنبؤ المتبادلة في مجال الأسلحة التقليدية. ونحن نقدر أيّما تقدير اعتماد الآليات في هذا المجال، من قبيل سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية وغيرها من آليات الشفافية، مثل تقرير الأمم المتحدة عن النفقات العسكرية، والتقرير عن التشريعات المتعلقة بتصدير المعدات العسكرية وذات الاستخدام المزدوج، والتقارير الإقليمية الأخرى.

وفي عام ٢٠١٥، ترأست إسبانيا ترتيب فاسنار بشأن ضوابط تصدير الأسلحة التقليدية والسلع والتكنولوجيات المزدوجة الاستخدام، وهو منتدى يركز على تعزيز الشفافية وزيادة المسؤولية في عمليات نقل الأسلحة التقليدية والتكنولوجيات المزدوجة الاستخدام. وفي السنوات الأخيرة، اتخذت خطوات هامة في مجال نزع السلاح للأغراض الإنسانية من خلال اتفاقيتي أوتاوا وأوسلو. وكان لمؤتمر الاستعراضي للدول الأطراف في اتفاقية حظر استعمال وتكديس، وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، المعقود بمابوتو في عام ٢٠١٤، مهما في استئناف جهودنا. وتود إسبانيا أن تؤكد من جديد التزامها بخطة عمل مابوتو، وبهدف إضفاء الطابع العالمي على الاتفاقية.

وإسبانيا تعارض بشدة استخدام الذخائر العنقودية وتطويرها وإنتاجها واقتناءها وتخزينها. ونعتقد أن المؤتمر الاستعراضي الأول لاتفاقية الذخائر العنقودية، الذي عقد مؤخرا في دوبروفنيك، بكرواتيا، كان ناجحا باعتماد إعلان وخطة عمل دوبروفنيك،اللذين ستسترشد بهما أنشطتنا على مدى السنوات العديدة المقبلة. ونثني على كرواتيا لتقديم مشروع القرار بشأن هذه المسألة، الذي إسبانيا أحد مقدمية.

وختاما، وتعزيزا لمبادئ ومقاصد نزع السلاح لأغراض إنسانية، أقرت إسبانيا في ٢٩ تموز/يوليه القانون الجديد رقم ٢٠١٥/٢٧، الذي يحظر حظرا تاما الألغام المضادة للأفراد والأسلحة المماثلة، ويعامل نفس المعاملة القانونية جميعَ الأسلحة التي تتسبب في معاناة غير مقبولة للمدنيين، وبالتالي، تعزيز أوجه التآزر بين اتفاقية أوسلو، واتفاقية أوتاوا والاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة، وفي الوقت نفسه الاستخدام الأمثل للجهود التعاونية وتحقيق عالمياتها.

ووعياً منا بأن ثمة طريقاً طويلاً أمامنا، فإننا نرحب بالتقدم المحرز ونكرر دعوتنا إلى تجديد الزخم السياسي للمضي قدماً في الوفاء بالمهمة التي يتشاطر المجتمع الدولي المسؤولية عنها.

السيد مويوا (زامبيا) (تكلم بالإنكليزية): يؤيد وفد بلدي البيانين اللذين أُدلي بهما في وقت سابق بالنيابة عن حركة عدم الانحياز ومجموعة الدول الأفريقية، على الترتيب، بشأن مجموعة الأسلحة التقليدية.

وأود أن أبدأ بالثناء على أعضاء الأمم المتحدة للخطوات الجريئة المتخذة حتى الآن في تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه منذ اعتماده في تموز/يوليه ٢٠٠١. عندما تستخدم الأدوات في إطار البرنامج، بالاقتران مع معاهدة تجارة الأسلحة، يمكن خفض الاتجار غير المشروع والاستخدام العشوائي للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومنعه.

وينوّه وفد بلدي بمختلف الجهود الدولية للاضطلاع بمراقبة الأسلحة بواسطة أدوات من قبيل معاهدة تجارة الأسلحة، ومرفق الأمم المتحدة الاستئماني لدعم التعاون في مجال تنظيم الأسلحة، وقرار مجلس الأمن ٢١١٧ (٢٠١٣) الصادر في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، الذي يتناول تسجيل الأسلحة في سياق عمليات النقل غير المشروع. كما تحيط زامبيا علماً أيضاً بقرار مجلس الأمن ٢٢٢٠ (٢٠١٥) الصادر في أيار/مايو ٢٠١٥، الذي يهدف إلى تعزيز تنسيق الأمم المتحدة فيما يتعلق بالأسلحة الصغيرة من أجل تعزيز التنفيذ الفعال لأعمال الحظر التي تفرضها الأمم المتحدة على الأسلحة. ولا يزال من مصادر القلق، مع ذلك، أن إنجازات قليلة جداً قد تحققت على الرغم من كل هذه الجهود لا سيما في مناطق النزاع في أفريقيا والشرق الأوسط.

ويرحب وفد بلدي أيضاً بمبادرات من قبيل الاجتماع المفتوح الثاني للخبراء الحكوميين في إطار برنامج العمل، الذي عقد في نيويورك في حزيران/يونيه ٢٠١٥، والذي درس الاتجاهات المستجدة في التكنولوجيات المتصلة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، مع ما يترتب على ذلك من آثار للحفاظ على فعالية وسم وتسجيل وتعقب الأسلحة غير المشروعة. وعلى الرغم من هذا، فالاتجاه نحو مزيد من استغلال النساء والأطفال باعتبارهم عاملاً يفضي إلى تفاقم استخدام الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وخاصة في مناطق النزاع في أفريقيا والشرق الأوسط، يمثل تطوراً مثيراً للقلق والحزن.

وتعتقد زامبيا أن أكبر التحديات التي يواجهها المجتمع الدولي حالياً فيما يتعلق بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة هو الصمت في مواجهة الإنتاج العالمي من هذه الأسلحة. ولا يُقال بصوت عال إلا القليل فيما يتعلق بتنظيم الجهات المصنعة لهذه الأسلحة. تتحمل أفريقيا العبء الأكبر من الآثار السلبية للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة رغم مساهمتها الضئيلة في

تصنيعها. ولهذا السبب ينبغي لمعاهدة تجارة الأسلحة أن تغطي كافة جوانب إنتاج الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

وفي هذا الصدد، لم ينج بلدي، زامبيا، من آثار انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة التي عادة ما تستخدم من جانب العصابات الإجرامية لترويع المواطنين الأبرياء. إن حقيقة أن مصدر معظم الأسلحة المستخدمة في هذه الأفعال يرجع إلى الكفاح من أجل التحرير والنزاعات المسلحة في منطقة البحيرات الكبرى تشير إلى حقيقة أن التدخلات الماضية لم تحقق نجاحاً كاملاً وأن الوقت قد حان لإعادة إحياء جهود نزع السلاح المتعدد الأطراف.

انضمت حكومة بلادي إلى المجتمع الدولي في جهوده الرامية إلى القضاء على الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة عن طريق اقتراح تدابير سلامة من قبيل إنشاء برنامج للعفو لمن يسلمون أسلحتهم طوعاً. وزامبيا جزء أيضاً من برنامج الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من خلال منظمة التعاون الإقليمي لرؤساء الشرطة في الجنوب الأفريقي، الموجودة منذ عام ١٩٩٥.

ومن التدابير الإضافية الموضوعة بشأن مراقبة الأسلحة غير المشروعة منظومة الإنتربول لإدارة سجلات الأسلحة المحظورة واقتفاء أثرها والتي تمكّن الأذرع الأمنية من تتبع الأسلحة النارية المسروقة أو المفقودة أو المستعادة أو المتّجر بها أو المهرّبة. تستخدم أجهزة زامبيا الأمنية أيضاً النظام الآلي لتحديد المقذوفات في مكافحة هذه الآفة. وعلاوة على ذلك، فإن زامبيا عضو في مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا، الذي يهدف إلى تعزيز تحديد الأسلحة ونزع السلاح من خلال الاتفاقيات الإقليمية فضلاً عن الصكوك السياسية.

وفي الختام، تظل زامبيا ملتزمة التزاماً تاماً بمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه. ولكن لكبح هذه الآفة، فإننا ندعو جميع الجهات الفاعلة الدولية، بما في ذلك الجهات الفاعلة غير الحكومية، إلى أن تمتثل إلى المؤسسات التي تنظم جميع جوانب الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

السيد توريسين (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد تركيا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي بشأن الأسلحة التقليدية (انظر A/C.1/70/PV.16). ونود أن نضيف الآراء التالية بصفتنا الوطنية.

تشكل الأسلحة التقليدية، باستخدامها على نطاق واسع وسهولة الحصول عليها، فئة من الأسلحة تسبب أكبر عدد من الإصابات والمعاناة الجسيمة في جميع مناطق النزاع في جميع أنحاء العالم. وفي إطار هذه الفئة، نود تسليط الضوء بصفة خاصة على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة نظراً لسهولة الحصول عليها وبساطة استعمالها، مما يسمح للأفراد الذين لديهم الحد الأدنى من التدريب أو غير المدربين باستخدامها وبالتالي مضاعفة الخسائر البشرية.

ويمكن تناول هذه المسألة من جانبين واسعين ومتمايزين ولكنهما مترابطان ترابطاً وثيقاً: أولاً، من منظور أمني دولي وإقليمي ووطني، مما يجعلها قضية من قضايا نزع السلاح؛ وثانياً، من منظور الحياة البشرية والسلامة والمنظور الاجتماعي – الاقتصادي، مما يجعلها مسألة إنسانية وإنمائية. وفي هذا السياق، يشكل النقل غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتكديسها المزعزع للاستقرار وانتشارها غير المقيد وإساءة استعمالها تهديداً خطيراً للسلم والأمن، وكذلك للتنمية الاجتماعية والاقتصادية في العديد من البلدان.

وهناك علاقة موثقة جيداً بين الاتجار غير المشروع بها والإرهاب والجريمة المنظمة. وإلى أن تتم بفعالية مراقبة وتنظيم عمليات نقل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، ستظل التكلفة البشرية والمضاعفات على التنمية مدمرة في الأجل

الطويل. وعلى هذا النحو، ترحب تركيا ببدء نفاذ معاهدة تجارة الأسلحة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. ومنذ البداية، أيدت تركيا العملية وشاركت بنشاط فيها. ونود أن نؤكد مجدداً اعتزام تركيا التصديق على المعاهدة في أقرب وقت ممكن.

كان المؤتمر الأول للدول الأطراف الذي عقد في كانكون بالمكسيك، في آب/أغسطس، إنجازاً هاماً. ونتطلع إلى المؤتمر المقبل للدول الأطراف، الذي سيعقد في عام ٢٠١٦ في جنيف. وستواصل تركيا الإسهام بنشاط في جميع الجهود المبذولة في إطار الأمم المتحدة والمحافل الأخرى لوضع معايير وقواعد فعالة تهدف إلى القضاء على الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه.

ونبقى ملتزمين بالتنفيذ الفعال لبرنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. وفي هذا الصدد، نرحب بقرار مجلس الأمن ٢٢٢٠ (٢٠١٥) بهذا الشأن.

وبناء الثقة والشفافية يؤديان دوراً هاماً في جهودنا لتعزيز السلام والأمن العالميين. وفي هذا السياق، نقدِّر وندعم صكوكاً مثل سجلِّ الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية، وتقرير الأمم المتحدة بشأن النفقات العسكرية. ونحن من بين البلدان التي تقدِّم تقارير بانتظام، وندعو جميع الدول إلى أن تحذو حذونا. كما أننا ندعم إدراج الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة باعتبارها فئة إلزامية من فئات السجل.

إنَّ تركيا ملتزمة بالتنفيذ الكامل لاتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام. وقد شاركنا بنشاط في المؤتمر الاستعراضي الثالث، الذي عُقد في مابوتو في حزيران/يونيه ٢٠١٤، وأكَّدنا التزامنا بإيجاد عالَمٍ خالٍ من الألغام.

وتركيا دولة طرفٌ أيضاً في اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر، وهي تعتبرها هيئة هامة تُناقَش فيها جوانب عديدة من الأسلحة التقليدية، وخاصة في ما يتعلق بحماية المدنيين. ونرحب بالمناقشات التي جرت مؤخرا في اجتماعات اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معيَّنة بشأن مختلف جوانب منظومات الأسلحة الفتَّاكة الذاتية التشغيل. ويساورنا قلق عميق حيال الاستخدام العشوائي للأجهزة المتفجرة الارتجالية. ونقدِّر المناقشات والتبادل الموضوعي للآراء بشأن الموضوع التي جرت خلال اجتماعات الاتفاقية كذلك.

وتتشاطر تركيا بشكل كامل أيضاً الأهداف الإنسانية لاتفاقية الذخائر العنقودية، وتُدين بشدة استخدامها ضد السكان المدنيين. وفي مواجهة التطورات التكنولوجية المتسارعة، يتعين أن يكون نهجنا تطلُّعياً إزاء نزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة. وعلينا أن نكون قادرين على الاستجابة لأوجه التقدم تلك والاستفادة منها، عبْر دمجها بفعالية في صكوكنا وترتيباتنا وأنظمتنا المختلفة.

إنَّ تركيا طرف في جميع صكوك عدم الانتشار الدولية والأنظمة الدولية لمراقبة الصادرات، وهي تودّ أن ترى تحقيق عالميتها وتنفيذها الفعال. والتقيد بها بدقة وتنفيذها الكامل هما بين المبادئ الأساسية لسياسات ومبادئ تركيا الدفاعية. وفي هذا الصدد، تؤيد تركيا نزع السلاح العالمي، وتدعم جميع الجهود نحو استدامة الأمن الدولي من خلال تلك الآليات. والتسوية السلمية للنزاعات وعدم استخدام القوة أو التهديد باستخدامها واحترام السلامة الإقليمية والسيادة والتنمية، كما وردت في ميثاق الأمم المتحدة، أمور حيوية لتعزيز السلام والأمن الإقليميين والعالميين وفي إيجاد عالم أكثر أماناً لأنفسنا وللأجيال المقبلة.

السيد روجيتشكا (سلوفاكيا) (تكلم بالإنكليزية): أودُّ أن أبدأ بتهنئة الرئيس على تولي مهامه وبأن أتمنى له الصبر والنجاح العظيمين في مساعيه. وأودّ أن أؤكد أيضاً دعم بلدي الكامل لأعمال اللجنة الأولى ولرئاسته.

إنّ سلوفاكيا تؤيِّد تأييداً كاملاً البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/70/PV.16). لكنني أود طرح بعض النقاط بصفتي الوطنية.

تعتبر سلوفاكيا بدء نفاذ معاهدة تجارة الأسلحة بمثابة مرحلة تاريخية في جهودنا الطويلة الأمد. والمعايير الدولية العامة القوية والفعالة والمُلزمة قانونياً لتنظيم التجارة الدولية في الأسلحة التقليدية، فضلاً عن إيجاد أدوات فعَّالة ومسؤولة وشفافة تسهم في مكافحة تجارة الأسلحة غير المشروعة، ينبغي أن تكون حجر زاوية لمساعينا. وإننا ننضم إلى الوفود الأخرى في الترحيب بالنتيجة الناجحة للمؤتمر الأول للدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة، الذي عُقِد في كانكون. ونشكر المكسيك على جميع جهودها في تنظيم المؤتمر واستضافته، فضلاً عن الأمانة المؤقتة للمعاهدة. ويتعين علينا تكثيف جهودنا لمواصلة زيادة عدد التصديقات على المعاهدة وتعزيز عالميتها وضمان تنفيذها الفعَّال في جميع أرجاء العالم. وأودّ تهنئة سويسرا على اختيار جنيف مقراً لأمانة معاهدة تجارة الأسلحة، والسيد سيميون دوميساني دلادلا على تعيينه أول رئيس مؤقت للأمانة.

إننا سعداء بأن نُعلِن انضمام سلوفاكيا في هذه السنة إلى الاتفاقية بشأن الذخائر العنقودية وأنها ستصبح عضواً مكتمل العضوية في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦. واسمحوا لي أن أشدِّد على أنّنا أوقفنا تجارة الذخائر العنقودية وأمرنا بألاّ تستخدمها قوات الدفاع السلوفاكية حتى قبل أن تقرر الحكومة السلوفاكية أن تنفِّذ مؤقتاً أهمَّ التزامات الاتفاقية. وقد مُنِع أيُّ استخدام للذخائر العنقودية، باستثناء لتدريب المتخصصين في المفرقعات النارية وخبراء الذخائر المتفجرة. وما فتئت سلوفاكيا تدعم تطوير وتعزيز القانون الدولي الإنساني. واسترشاداً بالاقتناع القويِّ بأنّه يجب حظر جميع الذخائر العنقودية التي تسبِّب الأذى غير المقبول للمدنيين، شاركت سلوفاكيا بنشاط في عملية أوسلو منذ بدايتها الأولى. وأخيراً، انضمت سلوفاكيا إلى توافق الآراء بشأن نصِّ الاتفاقية، الذي اعتُمِد في مؤتمر دبلن الدبلوماسي. ويساورنا قلق عميق حيال الاستخدام المبلَّغ عنه للذخائر العنقودية وأثرها على السكان المدنيين في أجزاء مختلفة من العالم. وندعو جميع الأطراف الفاعلة إلى الامتناع عن ذلك الاستخدام وإلى التقيد الكامل بمبادئ القانون الدولي الإنساني. وسلوفاكيا ملتزمة بالدعوة إلى تحقيق عالمية الاتفاقية، وتدعو جميع الدول التي لم تُصدِّق عليها أو تنضم إليها بعد إلى أن تفعل ذلك.

إنَّ عملية الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وبروتوكولاتها تبقى مسألة معقدة جداً، بينما يواصل المجتمع الدولي إعداد استجابات السياسات العامة الملائمة على جميع المستويات. وقد أرسى برنامج العمل لعام ٢٠٠١ المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه الأساس للعمل في مجال مكافحة الاتجار غير المشروع والتداول غير المنضبط للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية. ونودُّ أن نؤكد الأهمية التي تعلِّقها سلوفاكيا على التنفيذ الكامل المتواصل لبرنامج العمل والوثيقة الختامية للاجتماع الخامس من الاجتماعات التي تعقدها الدول مرة كل سنتين، والذي عُقِد في نيويورك في عام ٢٠١٤. وندعو جميع الدول إلى تنفيذ الصك الدولي للتعقُّب.

أخيراً وليس آخراً، نودُّ التنويه بالمساهمة الهامة لمجلس الأمن في الجهود الدولية في هذا المجال، وبخاصة اعتماد القرار البالغ الأهمية ٢١١٧ (٢٠١٣) بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، والقرار الذي تلاه، ٢٢٢٠ (٢٠١٥)، بشأن الأسلحة الصغيرة، والذي تفخر سلوفاكيا بأنها شاركت في تقديمه.

السيدة ريتشاردز (جامايكا) (تكلمت بالإنكليزية): تؤيد جامايكا البيان الذي أدلى به ممثل غيانا (انظر

A/C.1/70/PV.16)، باسم الجماعة الكاريبية. لكنني أودُّ طرح الملاحظات الإضافية التالية:

يسرُّ جامايكا أن تشارك في هذه المناقشة المواضيعية، وبخاصة تقديرا منها للتطورات الإيجابية العديدة على المستوى العالمي لتنظيم ومراقبة الأسلحة التقليدية منذ الدورة السابقة للَّجْنة الأولى. بيد أننا نُواصل الحثَّ على بذل جهود قوية ومطَّردة لمعالجة المسائل المُلِحَّة في هذا المجال، إذ لا ريب في أنَّ أكبر عدد من حالات الإصابة والخسائر في الأرواح البشرية ينتج عن تلك الأسلحة.

لا يزال الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتحويل وجهتها إلى التجارة غير القانونية يتركان تأثيراً مزعزعاً للاستقرار على منطقتنا. والآثار العنيفة لذلك هي أوضح ما تكون بشكل مأساوي في مناطق النزاع والسلام الهشّ، مثل النزاع الجاري في سورية والاضطرابات المتصاعدة في أفغانستان والأزمات المتكررة في أفريقيا، بين مناطق أخرى عديدة للنزاع. ويضاعف قلقنا بشأن الحالة التدفق المتزايد للأسلحة المرسلة إلى الجهات من غير الدول. والاتجار غير المسؤول بالأسلحة التقليدية، الذي يؤدي إلى تحويل وجهتها إلى مُتَلَقِّين غير مأذون لهم في مناطق النزاع، وتزويد الجهات من غيرالدول بها بشكل مباشر لا يشكّلان خطراً على سلام وأمن البلدان المتضررة فحسب، بل يزيدان من الاضطراب المتصاعد في أنحاء العالم أيضاً.

لذا، سعدت جامايكا بالترحيب ببدء النفاذ السريع لمعاهدة تجارة الأسلحة، وهي معاهدة تاريخية، في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر من السنة الماضية. وكنَّا فخورين بأننا شاركنا في المؤتمر الأول للدول الأطراف في المعاهدة، الذي عُقِد في المكسيك في آب/أغسطس. وقد فعلنا ذلك ونحن نُدرك الجهود الهائلة التي بذلها المجتمع الدولي، بما فيه المجتمع المدني، لضمان بدء النفاذ المبكِّر للمعاهدة.

ونحن مقتنعون بأن المؤتمر الأول أرسى أسس التنفيذ الفعال للمعاهدة، ولكننا ندرك أن المشاركة العالمية والتنفيذ الصارم للمعاهدة سيكونان هما المقياس الحقيقي لنجاح عملنا. وسيكون الرصد المنتظم والإبلاغ العلني الفعال أساسيين في هذا الصدد.

وننوه بالجهود التي تبذلها الدول والمنظمات الدولية ومجموعات المجتمع المدني التي ما فتئت تقدم الدعم والمساعدة التقنية من أجل تنفيذ المعاهدة في الدول التي تفتقر إلى القدرات المؤسسية للقيام بذلك. وفيما يتعلق بحالتنا، تقدر جامايكا أيما تقدير المساعدة القيمة التي يقدمها الاتحاد الأوروبي في إطار أنشطته الرامية إلى دعم تنفيذ المعاهدة. ونعمل أيضاً مع الجماعة الكاريبية على وضع تشريعات للمعاهدة تستند إلى النموذج الذي وضعته نيوزيلندا، يدعمها مرفق صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لدعم التعاون في مجال تنظيم الأسلحة.

إن معاهدة تجارة الأسلحة وبرنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه أمران يعزز كل منهما الآخر. ويحتاج برنامج العمل، الذي يظل محور جهودنا الرامية إلى القضاء على الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، إلى دعمنا الآن أكثر من أي وقت مضى. وبينما نرحب بالاختتام الناجح للاجتماع الثاني للخبراء الحكوميين، الذي عقد في وقت سابق من هذا العام، والذي ركز على النظر في التكنولوجيات الجديدة، يجب علينا الآن أن نتطلع إلى وضع خطة طموحة للاجتماع السادس للدول المعقود كل سنتين. وفي هذا الصدد، سيكون علينا أن نكفل ألا تصبح جهودنا في تنفيذ برنامج العمل ممارسة جوفاء لاعتماد وثيقة ختامية من أجل اعتمادها وحسب.

وندرك تزايد التشاؤم، بين الدول الأعضاء والمجتمع المدني على حد سواء، فيما يتعلق بدرجة التقدم الذي ما برحنا

نحرزه جماعياً نحو التنفيذ الكامل لبرنامج العمل. وبوصفنا دولاً أعضاء، علينا أن نضمن أننا نحرز تقدماً حقيقياً في التنفيذ المحلي لبرنامج العمل، حتى ونحن نعمل على تعزيز تدابير التعاون بين الدول وبناء القدرات. ويجب أن تقترن هذه الجهود بالنظر الهادف والموضوعي في هذه المسألة في الأمم المتحدة لضمان أن تظل الآليات التي نضعها ذات صلة بالبيئة الأمنية العالمية المتغيرة. وفيما نقترب من المؤتمر الاستعراضي الثالث في عام ٢٠١٨، تتطلع جامايكا إلى الاجتماع السادس للدول المعقود كل سنتين بوصفه فرصة هامة لتنشيط عملية برنامج العمل. لذلك فإننا نؤيد إدراج مناقشة مجدية بشأن صك ملزم قانوناً يتعلّق بوسم الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتعقبها على جدول أعمال الاجتماع الذي يعقد مرة كل سنتين، فضلاً عن الإدماج الواضح للذخيرة في إطار برنامج العمل.

وبوصفنا أحد الموقعين على اتفاقية الذخائر العنقودية، فإننا نرحب بالمؤتمر الاستعراضي الأول الذي عقد في كرواتيا هذا العام، واعتماد إعلان دوبروفنيك السياسي وخطة العمل المنبثقة عنه. ونعمل حالياً على كفالة تصديقنا على الاتفاقية في أقرب فرصة ممكنة.

وندرك أهمية الجهود الإقليمية ودون الإقليمية في مساعدة الدول الأعضاء على الوفاء بالتزاماتها والتنفيذ الفعال للصكوك ذات الصلة. وفي هذا الصدد، يشيد وفد بلدي بالدور الأساسي الذي يضطلع به مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

السيد يرماكوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): لا يتيح الوقت المحدد لي إلا أن أتكلم عن بعض من أهم البنود.

وقد أشارت وفود عديدة، بحق، إلى أن الاستخدام العشوائي للأسلحة التقليدية يؤدي إلى خسائر إنسانية غير مقبولة. وأود أن أوجه الانتباه إلى حقيقة أن العبارة الرئيسية هنا هي ”الاستخدام العشوائي“. إن الأسلحة في حد ذاتها، على مستوى الدولة، لا تشكل أي خطر إنساني على الإطلاق. وفي السنوات القليلة الماضية، استمعنا إلى عبارات الإعجاب بمعاهدة تجارة الأسلحة على لسان العديد من المتكلمين في مختلف المنتديات. ومع ذلك، فإن أي خبير جادّ يمكن أن يخبركم بأن الوثيقة التي أصدرناها، رغم كل ما تنطوي عليه من إمكانات إيجابية، لا تحلّ – ولا يمكنها أن تحل – المسألة الرئيسية التي تواجه المجتمع الدولي في هذا المجال، ألا وهي نقل الأسلحة غير المتسم بالمسؤولية وبكميات هائلة إلى جهات من غير الدول. ونتيجة لذلك، تحدث أسوأ الانتهاكات لقواعد القانون الدولي الإنساني.

ولسنا في حاجة إلى الذهاب بعيداً بحثاً عن أمثلة. فلنتذكر أنه منذ وقت ليس ببعيد كانت العراق وليبيا وسورية بلداناً مستقرة تتمتع بدرجة عالية من التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وكانت ناجحة في منع التهديدات الإرهابية. فما الذي لدينا الآن؟ نعرف تماماً من الذي كان يرسل الأسلحة ومتى وبأي كميات، بغية إزالة صفة الدولة عن تلك البلدان. ونتيجة لذلك، أصبحت لدينا حروب دموية ومئات الآلاف من الضحايا بين السكان المدنيين، فضلاً عن مئات الآلاف من اللاجئين. وأود أن أشير إلى أن روسيا طالبت بأن تشمل المعاهدة حظراً صريحاً على نقل الأسلحة إلى جهات من غير الدول. فماذا كان رد شركائنا فائقي الاحترام؟ كان الرد مفتوحاً جداً وخبيثاً جداً: ذلك لن يحدث لأن من شأنه أن يعوق قدرة من يُدعون بالرعايا ذوي النفوذ – ولن أقول من هم – على محو الأنظمة التي لا يرغبون بها في بلدان أخرى. ولذلك، ومن دون تقويض قيمة المعاهدة، أود أن أطلب من شركائنا تقييم القيمة الحقيقية للمعاهدة، لا قيمتها الخرافية.

وأود أن أثير مسألة أخرى هنا، وهي قد لا تكون تماماً في سياق ما نناقشه اليوم، ولكنها ذات أهمية بالغة لفهم جوهر

ما يجب علينا أن نفعله هنا. تدعو الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى اتخاذ تدابير لمنع وضع الأسلحة التقليدية في الفضاء الخارجي. وخلال دورة العام الماضي، كما يعلم الأعضاء، اعتمدت الجمعية العامة القرار ٣٢/٦٩، المعنون ”عدم البدء بوضع أسلحة في الفضاء الخارجي“، وهو أمر يسهل فهمه وتنفيذه على السواء. وكل ما كان علينا أن نفعله هو الشروع في حوار بشأن هذه المسألة. وبدا أن كل شيء يمكن أن يمضي قدماً بطريقة إيجابية. فما الذي حدث؟ رداً على ذلك، شنت إحدى الدول حملة قوية لمكافحة جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي تدعو إلى حظر حدوث سباق للتسلح في الفضاء الخارجي. فلنفكر في ذلك. حدث هذا هنا في اللجنة الأولى، وهي مدعوة إلى حل المشاكل في مجال نزع السلاح لا إلى خلقها. وهذا محزن، لكنه صحيح. وقد استسلم شركاؤنا للضغوط، وهم من دول الاتحاد الأوروبي التي كانت أولويتها دائماً منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

ونتيجة لذلك، فقدوا سيادتهم الوطنية وامتنعوا عن التصويت – أو توخياً لمزيد من الدقة، تأثروا بإحدى البلدان، واتخذوا موقفاً ضد حوار الأمم المتحدة بشأن مسألة عدم البدء بنشر أسلحة في الفضاء.

وأود أن أسترعي انتباه الأعضاء إلى أننا نعمل في اللجنة الأولى – وهي اللجنة المطلوب من الدول خلالها أن تتعامل مع مسائل نزع السلاح، وعدم إثارة المشاكل أو العراقيل في وجه نزع السلاح، أو تغيير المواضيع التي ستناقش إلى مسائل ليست ضمن ولايتنا، مثل الحطام الفضائي، وتلك مسألة ينبغي أن تعالجها هيئات أخرى في الأمم المتحدة.

السيدة بوبي (غانا) (تكلمت بالإنكليزية): وفدي يؤيد البيانين اللذين أُدلي بهما في وقت سابق باسم حركة بلدان عدم الانحياز ومجموعة الدول الأفريقية، وهما يعبران بشكل واف عن موقفنا بشأن مجموعة المسائل التي تشملها هذه المناقشة المواضيعية. ونظراً لضيق الوقت، سأقصر ملاحظاتي على بضعة أمور.

إن الانتشار غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ما فتئ يشكل تهديداً كبيراً للاستقرار والأمن. والأثر السلبي الناجم عن تداولها والاتجار بها في أفريقيا ما زال يشكل تحديات إنسانية واجتماعية واقتصادية جمة في كثير من أنحاء القارة. ففي غرب أفريقيا، فإن انتشار الأسلحة التقليدية المكتسبة بصورة غير مشروعة يغذي ازدياد الإرهاب وغيره من أشكال العنف المسلح والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية وأشكال الفساد وخطر المخدرات. ونتيجة لذلك، أضحت الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة مصدر قلق بالغ لغانا، وأثرها المدمر على النساء والأطفال يضطرنا إلى معالجة القضية على وجه الاستعجال.

ومع ذلك، يشجعنا الالتزام بالتصدي لذلك التحدي الذي يبديه المجتمع الدولي. ولدينا من الأسباب ما يبعث على التفاؤل في أن يقودنا الانخراط المستمر وتضافر الجهود على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية إلى تحقيق إنجازات كبيرة في مجال مكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وفي هذا الصدد، نحث المجتمع الدولي على متابعة المناقشات التي بدأت بالفعل بشأن تحقيق التآزر والتكامل بين اتفاقية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، ومعاهدة تجارة الأسلحة وبرنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، بغية تنفيذها على نحو فعال في غرب أفريقيا.

إن بدء نفاذ معاهدة تجارة الأسلحة ونجاح انعقاد المؤتمر الأول للدول الأطراف في كانكون، المكسيك، يشكل تطورات إيجابية فيما يتعلق بزيادة الوعي العالمي والجهود المبذولة لكسب المعركة ضد الانتشار غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وغانا تعرب عن سرورها للتعاون مع استراليا في تيسير

اعتماد القواعد المالية لأمانة معاهدة تجارة الأسلحة ومؤتمر الدول الأطراف، وهي ضرورية لكفالة إطار فعال لتنفيذ المعاهدة. ونتوقع، في جملة أمور، أن تساعد تلك المعاهدة في وضع حد لتدفق الأسلحة إلى وجهات يمكن أن تؤجج النزاع أو تقوض السلام على الصعيدين الوطني والإقليمي.

وغانا، من جانبها، صدقت على المعاهدة في ١٣ أيار/مايو، وفقاً لمقتضياتها الدستورية، ونحن بصدد اتخاذ الترتيبات لإيداع صك التصديق عليها قريباً. ونتطلع إلى عقد اجتماع استثنائي بشأن معاهدة تجارة الأسلحة في مطلع العام القادم. ونكرر الدعوة إلى تعزيز التعاون والمساعدة الدوليين على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية لكفالة تنفيذ المعاهدة بنجاح.

وتود غانا أن تكرر النداءات الموجهة للبلدان المنتجة للأسلحة للتأكد من أن الإمداد بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة يقتصر على الحكومات والكيانات التي تجيز لها ذلك. ولا يسعنا إلا أن نشدد على أن النقل غير المشروع لتلك الأسلحة إلى جهات فاعلة من غير الدول لا يزال يشكل تهديداً خطيراً للسلم والأمن في العديد من البلدان في أفريقيا.

نرحب بعقد الاجتماع الثاني المفتوح العضوية للخبراء الحكوميين بشأن تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، المعقود في نيويورك في حزيران/يونيه. وغانا تحيط علماً بارتياح بالنتائج الرئيسية التي تمخض عنها ذلك الاجتماع والتي تضمنت ضرورة تعزيز صك التعقب الدولي من خلال مراعاة التطورات الجديدة في مجال التكنولوجيا لتعزيز وسم الأسلحة وحفظ السجلات والتعقب. كما نود أن نكرر دعمنا لتعزيز آليات تقديم المساعدة في إطار برنامج العمل، وكذلك وضع ضوابط لتكنولوجيا الطباعة الثلاثية الأبعاد لمنع التطبيقات غير القانونية لتلك التكنولوجيا. ونتوقع أن الاجتماع السادس للدول، من الاجتماعات التي تعقد مرة كل سنتين، للنظر في تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة، المقرر عقده في العام القادم، سيتداول بصورة موضوعية بشأن تلك المسائل، في جملة أمور، من أجل تعزيز الأمن البشري والتنمية.

عاد الرئيس إلى مقعد الرئاسة.

ختاماً، يود وفدي أن يدعو جميع الدول الأعضاء إلى اتخاذ الإجراءات الضرورية صوب تنفيذ الهدف ١٦,٤ من الأهداف الإنمائية المستدامة، الذي يدعو إلى الحد بدرجة كبيرة من الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بحلول عام ٢٠٣٠. والأجيال القادمة لن تغفر لنا إذا فشلنا في تحقيق ذلك الهدف. كما ندعو إلى مراجعة جوهرية للعلاقة بين نزع السلاح والتنمية والإنفاق العسكري العالمي المفرط الحالي، لصالح تحقيق الهدفين ١ و ٢ من الأهداف الإنمائية المستدامة، بشأن القضاء على الفقر والجوع وعدم المساواة.

السيدة كامارا (ليبريا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، وأعضاء المكتب على انتخابكم لترؤس مداولات اللجنة الأولى. وأود أن أؤكد لكم، سيدي، دعم وفدي الكامل للنجاح في مهمتكم.

وبلدي يؤيد البيان الذي أدلى به ممثل نيجيريا باسم مجموعة الدول الأفريقية، وبيان ممثل إندونيسيا الذي أدلى به باسم حركة بلدان عدم الانحياز.

في حين أن النداءات المستمرة من أجل القضاء التام على أسلحة الدمار الشامل تعكس أولوية جدية ومشروعة بين الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، بما في ذلك ليبريا، فإن الأثر المدمر للتجارة سيئة التنظيم في الأسلحة التقليدية واستخدامها لتأجيج النزاعات عبر مناطق العالم مافتئ يشكل تهديدات خطيرة بنفس القدر للسلم والأمن والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في العالم. إن العالم يشهد الآن استخداماً غير مسبوق للأسلحة الصغيرة والأسلحة التقليدية الأخرى غير المشروعة في مناطق النزاع من قبل الجماعات الإرهابية وغيرها

من الجهات الفاعلة غير التابعة للدول والأنظمة الاستبدادية. تلك الاستخدامات تعبث بأرواح المدنيين الأبرياء، وخاصة أضعف فئات المجتمع، بما في ذلك النساء والأطفال. تلك ممارسات غير مقبولة ويجب عدم التغاضي عنها في القرن الحادي والعشرين.

لقد رحبت ليبريا ببدء نفاذ معاهدة تجارة الأسلحة في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. وكدولة طرف في تلك المعاهدة التاريخية، نحن على اقتناع قوي بأنها ستساعد الدول في جهودها الرامية للحد من الاتجار غير المشروع بالأسلحة التقليدية، بما في ذلك الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. والهدف النهائي من تلك الجهود، كما تأكد في المعاهدة، هو تعزيز الإطار القانوني لتجارة الأسلحة التقليدية، وبالتالي منع تسريب الأسلحة إلى متلقين غير مصرح لهم. وتحقيقاً لذلك، ندعو جميع الدول التي لم تصادق على معاهدة تجارة الأسلحة أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن.

وفي إطار الجهود الوطنية للحد من انتشار الأسلحة التقليدية في البلاد، تعمل ليبريا في شراكة مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة من أجل تعزيز قدرة أفراد الأمن على زيادة الدوريات على مواقعنا الحدودية. وكجزء من ذلك الجهد، أطلق مشروع تجريبي في عدة مقاطعات في ليبريا بهدف استرداد الأسلحة غير المشروعة.

والهدف هو منع الأشخاص غير المأذون لهم من الحصول على هذه الأسلحة.

والتطور الآخر الهامّ هو قيام برلماننا الوطني بإقرار قانون تحديد الأسلحة والذخائر في ليبريا لعام ٢٠١٥، الذي يُرسي الإطار القانوني لتنظيم حيازة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة واستخدامها في البلد. وفي هذا الصدد، تدعم ليبريا التنفيذ الكامل لبرنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. وبرنامج العمل أداة مفيدة وإطار متعدد الأطراف رئيسي لمساعدة الدول في إدارة المخزونات ووسم الأسلحة وتعقُّبها، وفي أهداف أخرى، بما يشمل تلك الواردة في معاهدة تجارة الأسلحة. وهو يسهم أيضاً في ردم الثغرات التقنية وتلك المتعلقة بالقدرات، التي، إذا لم تُردَم، يمكن أن تشكِّل تحديات خطيرة للتنفيذ الكامل لمعاهدة تجارة الأسلحة، وللتدابير الأخرى المتعلقة بالأسلحة الصغيرة. ولتلك الغاية، يمكن لتعزيز شراكات الدولة والمجتمع المدني، وزيادة المساعدة الدولية، أن يؤديا دوراً محفِّزاً في ضمان النجاح في معالجة المشكلة العالمية المتمثلة بالأسلحة غير المشروعة.

إنَّ ليبريا تقدِّر وتدعم المركز الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا، ومقره في لومي. وعلى الرغم من التحديات العديدة التي يواجهها هذا المركز، فإنه يواصل تقديم المساعدة القيِّمة للدول الأعضاء، ولا سيما في مجالَي التدريب وإدارة المخزونات. وإننا نحثُّ على المزيد من الدعم الدولي لتعزيز قدرة المركز، بغية إنجاز جميع جوانب ولايته الهامة.

السيد غومندي (موزامبيق) (تكلم بالإنكليزية): بما أن هذه هي المرة الأولى التي يأخذ فيها بلدي الكلمة في هذه الدورة، فإنني أود استهلال ملاحظاتي، بتهنئتكم، سيدي الرئيس، وأعضاء المكتب، تهنئة حارة، على انتخابكم لترؤس أعمال اللجنة الأولى. وإنني أؤكد لكم كامل دعم وتعاون وفد موزامبيق في تنفيذكم واجباتكم النبيلة.

تؤيد موزامبيق البيانين اللذين أدلى بهما ممثل نيجيريا بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية، وممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

إنَّ إساءة استخدام الأسلحة الصغيرة والذخائر والأسلحة الخفيفة، والاتجار غير المشروع بها، وتداولها وتجارتها، تبقى مسألة مثيرة للقلق الشديد لدى موزامبيق، نظراً لتأثيراتها السياسية

والاقتصادية والاجتماعية السلبية. وإدراكاً من موزامبيق لهذه التأثيرات المدمِّرة، فإنها تستمر في المشاركة بقوة في تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، بصفته إطاراً معيارياً أساسياً لكبح الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة على جميع المستويات. ونهجنا إزاء المسألة شامل ويضمّ جميع أصحاب المصلحة المعنيين، وبالتحديد، الوزراء الحكوميين، الشركاء المتعاونين ومنظمات المجتمع المدني. ومن تداعيات ذلك النهج، أننا نحقق نتائج إيجابية عبْر تحديد وتنفيذ تدابير تشريعية ومؤسسية وتشغيلية معزَّزة بتوثيق التعاون مع البلدان المجاورة.

بيد أنه يجب تجديد وتعزيز التزام المجتمع الدولي، بقيادة الأمم المتحدة، لكي يستجيب بشكل أفضل للهدف ١٦ من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠(القرار ١/٧٠)، المتعلق بتعزيز المجتمعات الهادئة والشاملة من أجل التنمية المستدامة. ونحن إذ نفعل ذلك، فإننا نسهم أيضاً في ترجمة ملاحظات واستنتاجات تقرير الأمين العام المُعَنوَن ”تقديم المساعدة إلى الدول من أجل كبح الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وجمعها، والقرار ٥١/٦٩ بشأن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه“ (A/70/183)، والذي قدِّم للنظر فيه من قِبَل اللجنة الأولى، إلى إجراءات عملية وملموسة. وإنني أشيد بالتقرير الذي يجسِّد الأنشطة الرئيسية التي قامت بها الدول الأعضاء، منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية الأخرى بين آب/أغسطس ٢٠١٤ وتموز/يوليه ٢٠١٥.

ومشروع القرار A/C.1/70/L.50 المُعنْوَن ”تنفيذ اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام“، المقدَّم للنظر فيه من قِبَل اللجنة الأولى، منسجم مع تقرير الأمين العام. وأود اغتنام هذه الفرصة لأطلب دعم جميع الدول الأعضاء لمشروع القرار.

إنَّ بدء نفاذ معاهدة تجارة الأسلحة والنتيجة الإيجابية للمؤتمر الأول للدول الأطراف فيها، الذي عُقِد في المكسيك من ٢٤ إلى ٢٧ آب/أغسطس، هما دليل واضح على الإرادة السياسية العامة لتعزيز السلام والأمن. وقد أرسى ذلك المؤتمر الأسس لنظام قوي لمعاهدة تجارة الأسلحة، باعتماد النظام الداخلي والقواعد المالية وإطار إبلاغ، وبإنشاء أمانة سرٍّ المعاهدة. واعتقادنا الثابت هو أنَّ معاهدة تجارة الأسلحة ستُكمل الإجراءات الجارية بمقتضى إطار برنامج العمل، وهي، نتيجة لذلك، ستسهم في تنظيم نقل الأسلحة التقليدية، بغية تعزيز التجارة المسؤولة، ومنع تسريبها إلى الأسواق غير المشروعة والجماعات غير الحكومية. وقد كانت موزامبيق أول البلدان الموقِّعة عليها، ونحن نأمل أن نصادق عليها فور إنجاز الإجراءات الداخلية لذلك الغرض.

وكما قد تعلمون جيداً، كانت موزامبيق لفترة طويلة أحد بلدان العالم الأكثر تضرراً بالألغام المضادة للأفراد. وكدليل على التزام موزامبيق بتعزيز السلم والأمن الدوليين، وإدراكها أهمية إزالة الألغام لتوطيد السلام والأمن والأمان والتنمية الوطنية، فقد أصبحت دولة طرفاً في اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام. وقد أعدَّت بهذه الصفة برنامجاً وطنياً لإزالة الألغام، للوفاء بواجباتها في إطار تلك الاتفاقية.

وإنني فخور بإبلاغ اللجنة الأولى أن موزامبيق قد أخلت جميع المناطق الملغومة من الألغام، وأُعلِنت رسمياً في ١٧ أيلول/سبتمبر بلداً خالياً من الألغام الأرضية. وفي هذا الصدد، أود أن أختم مداخلتي بشكر شركائنا في التعاون، منظمات إزالة الألغام الإنسانية، ووكالات الأمم المتحدة وكيانات المجتمع المدني على دعمهم الكريم والسخي، الذي أتاح لموزامبيق بلوغ تلك المرحلة الهامة.

السيد تاجرامت (المغرب) (تكلم بالفرنسية): أود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أؤكد تهانئ وفد المغرب على إدارتكم المقتدرة لأعمالنا في هذه الدورة.

إنَّ وفد المغرب يؤيد البيانين اللذين أُدلي بهما في وقت سابق اليوم بالنيابة عن بلدان حركة عدم الانحياز ومجموعة الدول الأفريقية، فضلاً عن تأييده للبيان الذي أُدلي به في الجلسة السادسة عشرة باسم مجموعة الدول العربية.

إنَّ تداول الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بلا ضوابط والاتجار بها على نحو مشروع يشكلان تحدياً حقيقياً لاستقرار الدول وأمنها وتنميتها، أخطر من المعاناة والمآسي الإنسانية التي يتسببانفيها، وبخاصة في أفريقيا. والمغرب يرى أنَّ التعاون الإقليمي ودون الإقليمي يمثِّل رافعة أساسية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. والحالة الراهنة المثيرة للقلق في منطقة الساحل والصحراء، بسبب الزيادة في الاتجار غير المشروع بجميع الأنواع، بما يشمل الأسلحة الخفيفة، والاتصالات القائمة بين شبكات الاتجار بالأسلحة والجماعات الإرهابية، تقتضي تكثيف جهودنا أكثر من أيِّ وقت آخر، لتوثيق التعاون بين الدول والمنطقة على أساس نهج شامل.

والمغرب يسترشد بالاعتقاد بأنَّ أمن المناطق الحدودية يجب أن يشمل بالضرورة تنشيط العلاقات مع البلدان المجاورة والشراكات الدولية في إطار الحوار الإيجابي المنتظم. وفي هذا السياق، استضاف المغرب في تموز/يوليه ٢٠١٥ المؤتمر الافتتاحي لمبادرة أمن الحدود، التي أعدها المغرب والولايات المتحدة، بالتعاون مع المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب ومركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب. وقد استند ذلك المؤتمر إلى استنتاجات المؤتمر الوزاري الإقليمي الثاني بشأن أمن الحدود، الذي عُقِد في المغرب في عام ٢٠١٣ بمشاركة بلدان من شمال أفريقيا ومنطقة الساحل والصحراء، فضلاً عن الشركاء الإقليميين والدوليين.

وبهذه الروح تدعم المملكة المغربية بقوة برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، والصك الدولي لتمكين الدول من التعرف إلى الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتعقبها في الوقت المناسب وبطريقة يُعوَّل عليها. ويطالب المغرب بتنفيذ توصيات الاجتماع الخامس الذي يُعقَد مرة كل سنتين للدول الأطراف في برنامج العمل، وبمواصلة حوارٍ بشأن مسائل طُرِحت في الاجتماع الثاني المفتوح باب العضوية للخبراء الحكوميين بشأن تنفيذ برنامج العمل.

ويغتنم وفد المغرب هذه الفرصة للثناء على الجهود التي يبذلها رئيس الاجتماع، ممثل جمهورية مولدوفا. ينبغي أن نعمق النظر من أجل تحقيق توافق في الآراء بشأن القضايا المحددة في موجز الرئيس. والأمر الأول يتمثل في تعزيز بناء القدرات ونقل التكنولوجيا والمواد في ضوء أهمية المساعدة والتعاون الدوليين من أجل التنفيذ الفعال لبرنامج العمل وصك التعقب الدولي. وفي هذا الصدد، فإننا نترقب باهتمام تقرير الأمانة العامة بشأن تمويل وإنشاء برامج التدريب. والأمر الثاني يتعلق بالتطورات الأخيرة في مفهوم الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والوسم في ضوء المقترحات المثيرة للاهتمام التي قدمت خلال الاجتماع الثاني المفتوح العضوية لفريق الخبراء الحكوميين. والاجتماع السادس للدول الأطراف بشأن برنامج العمل – من الاجتماعات التي تعقد مرة كل سنتين – ينبغي أن يعمل من أجل التوصل إلى تدابير محددة بشأن تلك المسائل.

والمغرب يهنئ الدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة على نجاح مؤتمرها الأول وإطلاق عملية التعزيز المؤسسي للمعاهدة. ولكي يتسنى تحقيق الأهداف المتوخاة من ذلك الصك، يبقى المغرب مقتنعاً بضرورة كفالة تنفيذ تلك المعاهدة بشفافية ونزاهة، في ظل الاحترام الكامل للحق المشروع للدول في الحصول على الوسائل دفاعاً عن استقلالها وسيادتها وسلامة أراضيها. والتأويلات التقييدية والمسيئة تضر بمصداقية

المعاهدة وأهدافها. وفيما يتعلق بالأسلحة المستقلة الفتاكة، يطالب المغرب بمراجعة كل الجوانب الإنسانية والقانونية، بما في ذلك آثارها على القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.

السيدة مايا (فنلندا) (تكلمت بالإنكليزية): بداية، تؤيد فنلندا تماماً البيان الذي أُدلي به باسم الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/70/PV.16).

وفنلندا كانت من المشاركين الأصليين في وضع معاهدة تجارة الأسلحة، ولذلك، سيظل للمعاهدة دائماً دورها الخاص في أجندة سياستنا الخارجية والأمنية. ونثني على دور المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية ودوائر الصناعة في عملية المعاهدة، ونرحب بكون أكثر من ٧٠ دولة صدقت على المعاهدة حتى الآن وأن دولاً كثيرة أخرى تنفذ أحكامها عملياً. والتنفيذ الفعال للمعاهدة هو الضمان الأمثل لكفالة مشاركة الآخرين.

وقد شهد العام الماضي العديد من الأحداث الرائعة، فقد دخلت معاهدة تجارة الأسلحة حيز النفاذ، وانعقد المؤتمر الأول الناجح جداً للدول الأطراف في المعاهدة في كانكون، المكسيك. ونود أن نعرب عن خالص تمانينا للسفير خورخي لوموناكو والفريق المكسيكي برمته. فبفضل توجيهاتهم الحكيمة، اتخذ المؤتمر قرارات جوهرية وتنفيذية هامة من شأنها أن توفر أساساً سليماً لتنفيذ سلس للمعاهدة. ونود أن نهنئ سويسرا على اختيار جنيف مقراً للأمانة، ونرحب بحرارة بتولي السيد سيمون دلادلا مسؤولياته كأول رئيس مؤقت للأمانة في كانون الأول/ديسمبر.

إن ذلك العمل لم يبلغ نهايته بعد. وأود أن أشدد على عنصرين فيما يتعلق بعملنا في المستقبل. العنصر الأول هو دور التنفيذ الوطني والنظم الوطنية للرقابة على الصادرات، أما العنصر الآخر فيتعلق بتحقيق عالمية المعاهدة. وسيكون هذا العمل الموضوعي هو محور المؤتمر الثاني للدول الأطراف في المعاهدة الذي يعقد تحت الرئاسة النيجيرية. وفنلندا، بصفتها واحدة من نواب الرئيس الأربعة، مستعدة لدعم الرئاسة النيجيرية في الأعمال التحضيرية التي تسبق انعقاد المؤتمر الثاني للدول الأطراف في المعاهدة حتى يكلل بالنجاح. ونرحب بأداء كل من الدول الأطراف والدول الموقعة والمراقبين والمجتمع المدني لدوره في ذلك العمل الهام. ولنبدأ هنا في نيويورك من خلال المشاركة في تقديم ودعم مشروع القرار النيجيري بشأن معاهدة تجارة الأسلحة.

ختاماً، وكما لا يخفى علينا، فإن تجارة الأسلحة غير المسؤولة وغير المنظمة تنطوي على تداعيات متعددة. ونحن على يقين بأننا، من خلال معاهدة تجارة الأسلحة، نستطيع أن نتخذ خطوات لعكس مسار ذلك التوجه. ونحن ملتزمون بتحقيق ذلك الهدف بالتعاون مع الشركاء الآخرين.

السيدة هايلي (إريتريا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكر الأمين العام على تقريره (A/70/183) بشأن هذه المسألة المهمة.

إريتريا تؤيد تماماً البيانين اللذين أدلى بهما ممثلا نيجيريا وإندونيسيا في وقت سابق، باسم مجموعة الدول الأفريقية وحركة بلدان عدم الانحياز، على التوالي.

وإريتريا تعتقد بقوة أن انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة ما فتئ يعرض السلام للخطر ويغذي العنف ويعيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي في أجزاء كثيرة من العالم، بما فيها منطقتنا، القرن الأفريقي والبحر الأحمر. وشبكات الجريمة المنظمة عبر الوطنية، كالإرهابيين والمهربين، ترتبط بشكل وثيق بالتدفق غير المقيد للأسلحة غير المشروعة في المنطقة. والتحدي الماثل أمامنا جميعاً معقد وعابر للحدود الوطنية بطبيعته. ولا يمكن لبلد بمفرده أن يعالج التحديات التي تمثلها الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة. وبالتالي، لا يمكن إغفال أهمية التنفيذ المتوازن لبرنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة

الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، والتعاون في إطاره، جنباً إلى جنب مع الالتزامات الدولية والإقليمية الأخرى.

وإريتريا تسلم بالحاجة إلى صك دولي فعال لمعالجة مسألة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ومنذ الاستقلال، اعتمدت حكومة بلادي تدابير وطنية صارمة فيما يتعلق بحيازة الأسلحة وتصنيعها والاتجار بها وتهريبها. والجزء الأكبر من الأسلحة التقليدية الموجودة في حوزة قوات الدفاع الإريترية ووكالات إنفاذ القانون تم الحصول عليها خلال حرب الاستقلال التي استمرت ٣٠ عاماً ونزاع الحدود مع إثيوبيا في الفترة من ١٩٩٨ إلى ٢٠٠٠. وتخضع تلك الأسلحة لنظم وسم مختلفة، فهي من إنتاج مُصَنِّعين مختلفين. ولذلك، كان توحيد الوسم يشكل تحدياً رئيسياً. وقد استحدثت إريتريا آلات الوسم الإلكترونية وقاعدة بيانات محوسبة لإدارة المخزون بغية معالجة تلك المسألة.

وتعلق إريتريا أهمية كبرى على الصك الدولي لحظر الألغام الأرضية، وهي طرف في اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام. فوجود منطقة شاسعة ملوثة بالألغام الأرضية، وعدم توفر الموارد الكافية والتحديات الأمنية على طول الحدود مع إثيوبيا يعيق إريتريا عن الوفاء بالموعد النهائي لإزالة الألغام. وبالرغم من جهودها الناجحة لتطهير المناطق الملوثة، لا يزال الأثر الإنساني للألغام قائماً. غير أن إريتريا ستواصل تعبئة مواردها الوطنية لتحقيق وضع الدولة الخالية من الألغام بحلول عام ٢٠٢٠.

ختاماً، وإذ نؤكد على أهمية تنظيم الأسلحة التقليدية والقضاء على التدفق غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، فإن إيجاد حل دائم لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال معالجة الأسباب الكامنة للنزاعات وعدم الاستقرار. لا بد من التطبيق الكامل لمبدأ احترام السلامة الإقليمية والسيادة واحترام القانون الدولي والالتزامات التي تمليها المعاهدات الدولية. وينبغي ألا يسمح لأي دولة، كبيرة كانت أو صغيرة، باحتلال أراضي دولة أخرى.

السيدة ياكوبونيه (ليتوانيا) (تكلمت بالإنكليزية): ليتوانيا تؤيد البيان الذي أُدلي به باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه (انظر A/C.1/70/PV.16).

في كل عام، يحصد العنف الناجم عن الأسلحة الصغيرة أرواح أكثر من نصف مليون شخص، بما في ذلك قرابة ٦٠٠٠٠ من النساء والفتيات. والاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة وذخائرها، وتكديسها المزعزع للاستقرار وإساءة استعمالها، كل ذلك مما يطيل أمد النزاعات ويزيد من خطر الانتكاس ويعيق المساعدة الإنسانية ويعرقل النمو والتنمية.

وهذا العام، وفي أعقاب نشر التقرير الشامل للأمين العام بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة (A/70/183)، بدأت ليتوانيا عملية أفضت إلى اتخاذ قرار مجلس الأمن ٢٢٢٠ (٢٠١٥)، الذي أنشأ إجراءات تهيئ لمجلس الأمن القيام بعمل ملموس أكبر لمعالجة الآثار المدمرة لتجارة الأسلحة غير المشروعة. والقرار ٢٢٢٠ (٢٠١٥) يركز بشدة على التكلفة البشرية للأسلحة الصغيرة ويشدد على الحاجة إلى حماية الضحايا. كما يشير بوضوح بالغ إلى الدور الأساسي للمرأة في معالجة المشاكل المتعلقة بالأسلحة الصغيرة. ويشتمل نص القرار على لغة جديدة ومهمة إذ يسلم بأهمية منع عمليات نقل الأسلحة والذخائر غير المشروعة وبيعها إلى الجماعات المسلحة والشبكات الإجرامية التي تستهدف المدنيين والأهداف المدنية. ويشدد أيضاً على أن عمليات النقل تلك يمكن أن تؤدي إلى تفاقم النزاع أو تسهيل ارتكاب انتهاكات جسيمة للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

علاوة على ذلك، فإنه يهدف إلى جعل مختلف أدوات الأمم المتحدة – أي عمليات حفظ السلام، والبعثات السياسية

الخاصة، والأفرقة القطرية، ولجان الجزاءات – تعمل معا على نحو أوثق من أجل مكافحة الاتجار غير المشروع بالاسلحة، وسوء استخدامها. والمجالات التي يمكن للأمم المتحدة أن تكون مفيدة فيها بوجه خاص تشمل المساعدة في جمع الأسلحة، وتعزيز إدارة المخزونات، وتدمير الأسلحة المجمّعة، واستحداث نظم وطنية لمراقبة الصادرات والواردات. ويتضمن النص أيضا أحكاما جديدة واسعة النطاق بشأن دعم بناء القدرات وتقديم المساعدة إلى البلدان المتضررة. وأخيرا، ينوّه القرار بالإسهام الهام الذي يمكن لمعاهدة تجارة الأسلحة أن توفره في مجال السلام والأمن والاستقرار على الصعيد الدولي، ولا سيما من خلال زيادة الشفافية في عمليات نقل الأسلحة. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر جميع الدول الأعضاء البالغ عددها ٥٧ التي قدّمت النص ونوّهت بأهميته في بياناتها الوطنية هنا في اللجنة.

وجرى أيضا بذل جهود يعزز بعضها بعضا لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة وذلك في إطار برنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. وترحب ليتوانيا بالاجتماع الثاني للخبراء الحكوميين، الذي ركّز على التطورات الأخيرة في مجال تكنولوجيا الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وانعقد في إطار الرئاسة البارعة لجمهورية مولدوفا.

وترحب ليتوانيا بالمؤتمر الأول للدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة، الذي انعقد في كانكون، المكسيك، وأحرز تقدما هاما في تفعيل المعاهدة بشكل كامل. ومع ذلك، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به، لأن إمكانات المعاهدة كافة لا يمكن تحقيقها إلاّ إذا جرى تطبيقها عالميا وتنفيذها تنفيذا صارما. وستواصل ليتوانيا على وجه الخصوص تأكيد ضرورة جعل التقارير الوطنية بشأن عمليات نقل الأسلحة متاحة لعامة الناس. وفي هذا الصدد، نرحب ترحيبا حارا بإصدار التقرير المتعلق برصد معاهدة تجارة الأسلحة لعام ٢٠١٥. ونحن ما زلنا على اقتناع بأنها سوف تتحول إلى أداة مرجعية هامة، وتساهم في زيادة الشفافية في مجال تجارة الأسلحة.

وفي ضوء الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لتحقيق المزيد من المسؤولية والشفافية في تجارة الأسلحة، لا يسعنا أن نتجاهل الانتهاكات المستمرة للقانون الدولي في شرق أوكرانيا. وآخر تقرير أعدته مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان يشير مجددا إلى أن استمرار وجود المقاتلين الأجانب والابلاغ عن تدفق الأسلحة الثقيلة والمتطورة من الاتحاد الروسي ما فتئا يشكلان عقبتين رئيسيتين أمام التوصل إلى حل سلمي. ونكرر نداءنا إلى الاتحاد الروسي بوقف تدفق الأسلحة والمعدات إلى الأراضي الخاضعة لسيادة أوكرانيا، وتأمين حدوده، والتعجيل بإنهاء جميع أشكال الدعم للجماعات المسلحة غير المشروعة.

السيد العجمي (الكويت): يود وفد بلادي في البداية أن يؤكد تأييده للبيان الذي ألقاه وفد مصر بالنيابة عن المجموعة العربية، وكذلك للبيان الذي ألقاه وفد إندونيسيا بالنيابة عن دول حركة عدم الانحياز.

لقد شكّل الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة تحدياً استثنائياً وواسع النطاق للأمن والسلم الدوليين من خلال آثاره الخطيرة على الصعد الانسانية والاقتصادية والاجتماعية. وفي هذا المقام، تدعو دولة الكويت جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وبوجه الخصوص تلك الدول المنتجة والمصدّرة لهذه الفئة من الأسلحة، إلى بذل جميع الجهود المتاحة بغية مواجهة تلك الظاهرة الخطيرة.

وفي هذا الصدد، تجدّد دولة الكويت التزامها ببرنامج الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وبصك التعقب الدولي لها، حيث تجلى هذا الالتزام مؤخرا في قيام سلطات بلادي الوطنية بحملة لجمع السلاح غير المرخّص من خلال إعطاء فترة سماح لجميع المواطنين

والمقيمين بتسليم أسلحتهم الصغيرة والخفيفة. وشهدت تلك الحملة برامج توعية مكثفة عن الآثار المدمّرة لتلك الفئات من الأسلحة ودورها الهدّام في زعزعة الاستقرار وانتشار الجريمة، وأثمرت عن تجاوب واسع النطاق من خلال كمية السلاح والذخيرة التي تمّ تسليمها طوعاً. وتؤكد دولة الكويت على أنها لن تتهاون تجاه أنشطة السمسرة غير المشروعة حيال تلك الأسلحة في سياق أطر قانونية منظّمة وحملات توعية إرشادية.

إن دولة الكويت، إذ ترحب بدخول معاهدة تجارة الأسلحة حيّز النفاذ نظرا لأهميتها في تنظيم هذه الفئة من الأسلحة، تجدد ضرورة أن يتسق تنفيذ هذه المعاهدة مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، واحترام حق الدول المشروع في الدفاع عن النفس، والحفاظ على السلامة الاقليمية، وحق تقرير المصير للشعوب الرازحة تحت الاحتلال، وعدم جواز احتلال أراضي الغير وما يترتب على ذلك من حق في انتاج الأسلحة التقليدية وتصديرها واستيرادها ونقلها، وكذلك عدم فرض قيود غير مبررة على نقل مثل هذه الأسلحة.

ولقد برزت في السنوات الأخيرة هواجس عديدة كان مبعثها التطورات التكنولوجية المتسارعة في حقول تطوير منظومات الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل، وما قد تخلّفه من آثار انسانية وأمنية فائقة الخطورة خاصة مع وجود فجوة في تعامل آليات نزع السلاح الدولية مع هذه القضية المستحدثة والطارئة على حقول نزع السلاح. لذا، تبرز الحاجة إلى ضرورة التعامل بجدية لمناقشة هذه القضية بجميع أبعادها القانونية والعسكرية والانسانية والأخلاقية، وذلك بقصد وضع الضوابط الملائمة لمعالجة وضبط عمليات تطوير تكنولوجيا الذكاء الصناعي واستخدامه في مجال الأسلحة ذاتية التشغيل.

السيدة ثنبورغ (السويد) (تكلمت بالإنكليزية): تؤيد السويد تأييدا كاملا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/70/PV.16). وأتناول الآن بعض النقاط الاضافية بصفتي الوطنية.

لقد كان اعتماد معاهدة تجارة الأسلحة عام ٢٠١٣ معلما في وضع معايير مشتركة قوية وفعالة للتجارة الدولية في الأسلحة التقليدية. والمؤتمر الأول للدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة مضى قدما بنجاح في تنفيذ هذه المعاهدة الهامة. والمعاهدة ثمرة الإرادة السياسية والالتزام الدولي. فهي تظهر أنه بالامكان أيضا تحقيق نتائج ملموسة في المجالات الصعبة.

وما فتئت السويد تناصر بشدة معاهدة تجارة الأسلحة التي تظل أولوية سياسية لها. ونحن نواصل العمل بنشاط لدعم الجهود المبذولة من أجل إضفاء الطابع العالمي على المعاهدة وتنفيذها بشكل فعال، وبالتالي من أجل إسهامها في تعزيز الأمن البشري والقانون الإنساني الدولي.

وتمثل المعاهدة أيضا التقدم المحرز في سبل أكثر تحديدا. فلأول مرة، أدرج العنف القائم على نوع الجنس باعتباره عاملا يتعين مراعاته في ميدان مراقبة الصادرات على الصعيد الدولي. واستخدام الأسلحة يؤثر على النساء والرجال والفتيان والفتيات بشكل مختلف. ومن الأهمية القصوى بمكان معالجة أدوار الذكور الاجتماعية التي تشكل في كثير من الحالات أعمالا من العنف المسلح، وما يتبع ذلك من ارتفاع في مستويات العنف ضد المرأة. وستظل هذه المسألة تشكل أولوية للسويد.

إن الاستخدام المدمر للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة لا يزال يسبب الخوف والمعاناة والموت، ويقوض السلام والأمن الدوليين، ويبدد الجهود الرامية إلى تحقيق التنمية. ومن دون الذخيرة، فإن هذه الأسلحة عديمة الاستعمال. لذلك، ستواصل السويد العمل بجد للتأكد من أن الصكوك الدولية التي تهدف إلى مراقبة هذه الأسلحة تراعي مراقبة الذخيرة.

ويبقى برنامج عمل الأمم المتحدة أهم منتدى لنا بغية معالجة هذه المسائل ووضع الحلول الفعالة. وتتطلع السويد إلى نجاح اجتماع الدول الذي يعقد مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل عام ٢٠١٦.

والمؤتمر الاستعراضي لاتفاقية الذخائر العنقودية الذي انعقد هذا العام يحدد أهدافا هامة في خطة عمل دوبروفنيك. وفي المؤتمر الاستعراضي، سرّنا أن نعلن أنّ السويد قد انهت تدمير ذخائرها العنقودية قبل خمسة أعوام من الموعد النهائي المنصوص عليه في الاتفاقية.

إننا نتفق تماما مع أهداف الاتفاقية المتمثلة في حظر هذا السلاح اللاإنساني. ولكي يكون الحظر فعالا، من المهم أن ينضم أكبر مصنعي ومستخدمي الذخائر العنقودية كذلك إلى الاتفاقية.

وتحدد اتفاقية أوتاوا قاعدة عالمية بشأن عدم استخدام الألغام المضادة للأفراد. ومن المواضيع الهامة لمؤتمر استعراض السنة الماضية، الذي عقد في مابوتو، أن هدف إيجاد عالم خال من الألغام يمكن أن يتحقق إذا ما تواصلت الجهود. وقد أظهر مثال موزامبيق نفسها أن تلك إمكانية حقيقية إذ أن البلد قد تمكن مؤخرا من إعلان نفسه خاليا من الألغام. وتفخر السويد بإسهامها في ذلك الإنجاز. وقد ساهمت السويد، إجمالا، بأكثر من ١٠٠ مليون يورو في الإجراءات المتعلقة بالألغام في جميع أنحاء العالم خلال العقد الماضي.

وتظل السويد ملتزمة التزاما راسخا باتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة وبالبروتوكولات الملحقة بها. ونقدر كثيرا الفرصة التي سنحت لنا في الاجتماع الثاني للخبراء، الذي عقد في نيسان/أبريل، للمزيد من النظر في المسائل المتعلقة بمنظومة الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل. وقد أكدت السويد، كنقطة انطلاق، على أنه ينبغي للبشر ألا يفوضوا للآلات سلطات اتخاذ قرارات الحياة أو الموت. وكدول علينا التزام بتقييم مشروعية الأسلحة الجديدة، ولذلك فإننا نرحب بمواصلة مناقشة هذه المسألة في إطار اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة.

واسمحوا لي أن أختتم بإبداء ملاحظة ذات أهمية رئيسية لحكومة بلدي. فبدون مشاركة المرأة مشاركة كاملة في المناقشات المتعلقة بترع السلاح وتحديد الأسلحة – تماشيا مع خطة المرأة والسلام والأمن – لا يمكن تحقيق نتائج فعالة ودائمة. وستواصل السويد، في ذلك الصدد، دعم المنظمات النسائية ومشاركتها بالتعاون مع المجتمع المدني ومن خلال الأمم المتحدة. وأغتنم هذه الفرصة لأتقدم بالشكر الخاص إلى العديد من منظمات المجتمع المدني الحاضرة معنا في القاعة اليوم والتي تشارك خلال كل اجتماعات اللجنة على ما قدمته من مساهمات هامة وما قامت به من عمل شاق.

السيد بورمند طهراني (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): يؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به وفد إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز.

إن جمهورية إيران الإسلامية في طليعة الكفاح ضد الإرهاب والتطرف العنيف والاتجار بالمخدرات في المنطقة. وقد ظللنا نشارك بنشاط في مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ونواصل دعمنا القوي للتنفيذ الكامل لبرنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه والصك الدولي للتعقب. وفي رأينا أن كلا الصكين يواصل توفير الإطار الدولي الرئيسي للتعاون والتنسيق في التعامل مع التحدي الذي يشكله الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

إن الإنتاج المفرط للأسلحة من جانب المنتجين الرئيسيين بهدف تصديرها إلى بلدان أخرى أمر يبعث على القلق الشديد. وبدون معالجة هذا الشاغل، فإن الجهود الدولية الرامية إلى منع

الاتجار غير المشروع بالأسلحة التقليدية سيفشل فشلا ذريعا في تحقيق أهدافه المحددة. وتحتاج البلدان الرئيسية المنتجة للأسلحة إلى تحمل المسؤولية ووضع الترتيبات المناسبة للحد من إنتاج الأسلحة. وإذا ما تم إنتاج كميات كبيرة من الأسلحة، فإنها قطعا ستجد طريقها إلى الأسواق، لا سيما في المناطق المنكوبة بالنزاعات.

والتصدير غير المسؤول للأسلحة إلى منطقة الشرق الأوسط مثال واضح في ذلك الصدد. وسيواصل تدفق الأسلحة المتطورة إلى منطقة الشرق الأوسط المتقلبة بلا هوادة. ونظرا للتطورات الأخيرة، لا يصعب التعرف على انعكاساتها السلبية على الأمن والاستقرار في المنطقة. وما زالت هناك كميات غير محدودة من الأسلحة الهجومية يتم تحويلها إلى النظام الإسرائيلي. وسيؤدي هذا التحويل إلى إذكاء السياسات التوسعية والعدوانية والمزعزعة للاستقرار في المنطقة عن طريق آلة حرب النظام. وتبين حتى تقارير الأمم المتحدة الموثقة توثيقاً جيدا عن جرائم الحرب المختلفة التي يرتكبها النظام الإسرائيلي، أن هذه الصادرات تنتهك مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

وقد شاركت جمهورية إيران الإسلامية بنشاط في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بوضع معاهدة تجارة الأسلحة، على أمل التفاوض على معاهدة فعالة وقوية ومتوازنة وغير تمييزية تهدف إلى الحد من المعاناة البشرية الناجمة عن الاتجار غير المشروع بالأسلحة التقليدية وإبرامها. غير أن النتيجة النهائية لتلك العملية كانت صكا ملزما قانونا بعيوب قانونية وثغرات ومعايب أخرى.

السيد وينسلي (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): سأتوخى الإيجاز، إذ أن وفد بلدي قد أدلى بالفعل ببيان في إطار هذه المجموعة (انظر A/C.1/70/PV.16)

أعرب في البداية، عن تأييدي الكامل للبيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز.

وأود فقط أن أقدم توضيحا. فنحن كدولة طرف في معاهدة تجارة الأسلحة، لا سيما وإنها الآن د دخلت حيز النفاذ، سننفذ بالكامل التزاماتنا على النحو المبين في تلك الاتفاقية. وما من أحد آخر سيحدد لنا كيف نفعل ذلك. وسنحدد ما إذا نفذ بطريقة متوازنة وشفافة وموضوعية فيما يتعلق بالتزاماتنا بموجب الاتفاقية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للمتكلمين في إطار ممارسة حق الرد.

السيد إبراهيم (الجمهورية العربية السورية) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أرد على الأكاذيب بشأن بلدي في البيان الذي أدلت به ممثلة فرنسا (انظر A/C.1/70/PV.16)

إن الحكومة السورية تضطلع بدورها الكامل، وفقا لالتزاماتها الدستورية، في حماية شعبها من الجرائم التي ترتكبها الجماعات الإرهابية في جميع أنحاء سورية منذ أكثر من أربع سنوات. وتكمن المفارقة في أن بعض الدول، بما فيها فرنسا، تنكر على الدولة السورية حقها في مكافحة الإرهاب في أراضيها، في حين أن نفس هذه الدول انضمت إلى تحالفات تحت ذريعة مكافحة الإرهاب في الأراضي السورية، التي تبعد آلاف الأميال من بلدانهم.

ونشدد على أن الجيش السوري، في سياق مكافحته للإرهاب، ملتزم بالقانون الدولي ويفعل كل ما في وسعه لتفادي وقوع إصابات في صفوف المدنيين الذين تتعمد الجماعات الإرهابية استخدامهم دروعا بشرية. ويستخدم الجيش السوري في سياق مكافحة الإرهاب، كغيره من جيوش العالم، نفس الأسلحة التقليدية التي تستخدمها جيوش البلدان التي تطلق تلك الادعاءات غير المؤسسة. ونحن لا نستطيع أن نفهم لماذا لا تشير ممثلة فرنسا، التي اتهمت بلدي ظلما، إلى الأفعال التي ترتكب يوميا على يد الجماعات الإرهابية المسلحة في سوريا – المذابح وقطع الرؤوس والتشويه الجسدي وتدمير المواقع الأثرية والتاريخية، بما في ذلك

نهب المواقع الأثرية والاتجار بها مقابل تمويل لشراء الأسلحة من أعضاء في هذه المنظمة. كما أنها لم تذكر كيف أن بعض الدول الأعضاء تمد الإرهابيين في سورية بالسلاح، في انتهاك لجميع قرارات الأمم المتحدة والصكوك الدولية ذات الصلة بمكافحة الإرهاب ومنع نقل الأسلحة إلى الجماعات المختلفة. وعلاوة على ذلك، تجاهلت ممثلة فرنسا تجاهلا تاما القصف اليومي بقذائف الهاون وإطلاق الصواريخ من قبل الجماعات الإرهابية ضد المدنيين السوريين في العديد من المدن في جميع أنحاء سورية، وهو السبب الرئيسي وراء تشريد المواطنين السوريين.

وأود أن أوضح، على تلك الخلفية، بأن الادعاءات غير المؤسسة ضد بلدي تعتمد على مدونين ومصوري فيديو هواة.

ومن بين هؤلاء مواطن بريطاني مشهور جداً اسمه إيليوت هيغيتز، والذي تتبنى منشوراته الإلكترونية بصورة متكررة الكثير من المنافذ الإعلامية عن الحالة في سورية، مع أنها مغلوطة، فضلاً عن الحكومات. وحسب موسوعة ويكيبيديا:

”عندما بدأ هيغيتز التدوين الإلكتروني عن الحرب الأهلية السورية، كان مشتغلاً بالعمل المالي والإداري عاطلاً عن العمل قضى أيامه في رعاية طفله في المترل

”بدأ تحليل هيغتز للأسلحة السورية... على أنه هواية انطلاقاً من مترله في وقت فراغه؛

”لا يتمتع هيغتز بخلفية أو تدريب في شأن الأسلحة وقد اعتمد على التعليم الذاتي كلياً، قائلاً: ‘ قبل الربيع العربي، لم أعرف عن الأسلحة أكثر مما يعرفه أي مالك عادي لجهاز Xbox. ولم تكن عندي معرفة تتجاوز ما تعلّمته من أرنولد شوارتزنيغر ورامبو.“

ومع ذلك، ما زالت بعض الدول الأعضاء تعتمد على هذه المصادر المتحيزة وغير المهنية مثل السيد هيغيتز وأمثاله.

ومن مصلحتنا المشتركة أن نوحّد جهودنا في محاربة الإرهاب في سورية، قبل أن تمتدّ النار وتحرق المزيد من البشر الأبرياء في أنحاء الكوكب. ومن الضروري أيضاً دعم حل سياسي وسلمي بقيادة سوريّة للحالة في سورية بطريقة تكفل السيادة والسلامة الإقليمية للجمهورية العربية السورية.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أختلف مع زميلي الروسي في تعليقاته التي أدلى بها في وقت سابق بشأن اقتراح روسيا بعدم البدء بوضع أسلحة في الفضاء الخارجي. إن اقتراح عدم البدء بالوضع، كما قلت في مرات عديدة، هو اقتراح تشوبه العيوب. فهو لا يعرّف ما هي الأسلحة الفضائية. ولا توجد آلية لتأكيد أن دولة ما تمتثل في الواقع لالتزامها السياسي بألا تكون البادئة بوضع أسلحة في الفضاء الخارجي. كما أنه لا يستوفي المعايير التي أشار إليها فريق الخبراء الحكوميين المعني بتدابير الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي. وباختصار، فإنه الاقتراح الخطأ في الوقت غير المناسب.

وأودّ أن أضيف بأنني أتفق مع زميلي الروسي بشأن الحاجة إلى التحلّي بالمسؤولية فيما يتعلق بنقل الأسلحة. إن لدى حكومة بلادي شواغل متزايدة إزاء عمليات نقل الأسلحة إلى الأنظمة التي تدعم الإرهاب الدولي في الشرق الأوسط وتقتل شعوبها بصورة عشوائية. كما أن لدينا شواغل إزاء أولئك الذين يقدمون الأسلحة والتدريب إلى جهات فاعلة من غير الدول لزعزعة استقرار الحكومة المنتخبة بصورة شرعية وديمقراطية في أوكرانيا.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٤٥.